الجمعية التعاونية الثقافية
لخريجي المعهد الوطني للادارة والانماء

بالتعاون مع

مؤسسة فريدريش ـ ايبرت / لبنان

تقـــدم

الندوة الثقافية

الخصخصة في لبنان

أوتيل كونفورت ـ الحازمية

٢٠ ـ ٢١ شباط ١٩٩٩

C 00 - 01139

الجمعية التعاونية الثقافية
لخريجي المعهد الوطني للادارة والانماء

أعضاء مجلس الإدارة

١ ــ رفيق البركس	رئيس مجلس الادارة
٢ ــ د. عثمان دلول	نائب الرئيس
٣ ــ ميرنا داغر	أمينة السر
٤ ــ مارون الحاج	
٥ ــ جمال معلوف	
٦ ــ انطوان غريب	
٧ ــ غالب أبو زين	

أعضاء لجنة المراقبة

١ ــ خليل الهندي	رئيس لجنة المراقبة
٢ ــ يوسف ضيا	
٣ ــ ابتسام الاشقر	

الملازمون

١ ــ عاطف الحاج

٢ ــ محمد أمين البوظ

برنامج الندوة الثقافية: «الخصخصة في لبنان»
اوتيل كونفورت ـ الحازمية
في ٢٠ ـ ٢١ شباط ١٩٩٩

السبت ٩٩/٢/٢٠

٩,٠٠ ـ ٩,٣٠ ـ افتتاح الندوة برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء د. سليم الحص.

ـ كلمة التعاونية يلقيها الاستاذ رفيق البركس.

ـ كلمة فريدريش ايبرت يلقيها الاستاذ سمير فرح.

٩,٣٠ ـ ١٠,٣٠ ـ كلمة معالي الوزير ناصر السعيدي. **ممثلاً دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص. المقدم: انطوان الخوري**

١٠,٣٠ ـ ١٢,٠٠ ـ استراحة.

١٢,٠٠ ـ ١٢,٣٠ ـ **المحاضرة الأولى:** تجربة القطاع العام في تحقيق أهداف الرعاية والانماء.

المحاضر: د. خطار شبلي. **المقدم:** أ. أسعد ضومط.

١٣,٣٠ ـ غداء يليه استراحة.

١٥,٣٠ ـ ١٧,٠٠ ـ **المحاضرة الثانية:** تجربة الخصخصة في بعض الدول المعاصرة.

المحاضر: د. كمال شحادة. **المقدم:** د. عثمان دلول.

١٧,٠٠ ـ ١٧,٣٠ ـ استراحة.

١٧,٣٠ ـ ١٩,٠٠ ـ مراجعة وتقييم.

٢٠,٠٠ ـ عشاء.

الاحد ٩٩/٢/٢١

٩,٣٠ ـ ١١,٠٠ ـ **المحاضرة الثالثة:** مفهوم الخصخصة وتطورها التاريخي حتى اليوم.

المحاضر: د. سمير طنوس. **المقدم:** أ. **غالب أبو زين.**

١١,٠٠ ـ ١١,٣٠ ـ استراحة.

١١,٣٠ ـ ١٣,٠٠ ـ حلقات عمل جماعية والتوصيات.

١٣,٠٠ ـ غداء وختام الندوة.

اقيمت هذه الندوة في محافظة جبل لبنان

اوتيل كونفورت ـ الحازمية

٢٠ ـ ٢١ ـ شباط ١٩٩٩

١

اليوم الأول

السبت ٩٩/٢/٢٠

د. عثمان دلول

خير ما نفتتح به هذه الندوة النشيد الوطني اللبناني

دولة رئيس مجلس الوزراء ممثلاً بمعالي وزير الاقتصاد والتجارة، وزير الصناعة

د. ناصر السعيدي

اصحاب السعادة المحافظون والمدراء العامون

السيد سمير فرح ممثل مؤسسة فريدريش ايبرت في لبنان

ايها الزميلات والزملاء

ايها الاعلاميون

تحية لكم جميعاً واهلاً وسهلاً بكم في افتتاح هذه الندوة الثقافية تحت عنوان الخصخصة في لبنان.

يسرنا ان نلتقي في هذه الندوة العلمية التي نظمتها الجمعية التعاونية الثقافية لخريجي المعهد الوطني للادارة والانماء بالتعاون والتنسيق مع مؤسسة فريدريش ايبرت في لبنان مع نخبة مميزة من اصحاب الكفاءات العلمية والفكرية والثقافية محاضرين ومشاركين بهدف القاء الضوء على موضوع اصبح في الآونة الأخيرة مثار اهتمام المسؤولين وقطاعات واسعة من المواطنين.

آملين ان نوفق في تحقيق الهدف المرجو من انعقاد هذه الندوة نظراً لما اكتنف النقاشات والمساجلات حول هذا الموضوع من غموض والتباسات وتفسيرات.

وبداية نترك الكلام للزميل الاستاذ رفيق البركس رئيس مصلحة مالية جبل لبنان ورئيس الجمعية التعاونية الثقافية لخريجي المعهد الوطني للإدارة والانماء ليلقي كلمة الجمعية.

فليتفضل

كلمة رئيس مجلس ادارة التعاونية الثقافية

الاستاذ رفيق البركس

دولة رئيس مجلس الوزراء ممثلاً بمعالي وزير الاقتصاد والتجارة د. ناصر السعيدي

اصحاب السعادة

حضرة المديرين العامين

الزميلات والزملاء

ايها الحضور الكرام

يشرفني أن أرحب بكم اليوم باسم الجمعية التعاونية الثقافية لخريجي المعهد الوطني للادارة والانماء وباسمي الشخصي.

أرحب بكم، وفي القلب غصة، لفقد زميل ورفيق عزيز، هو نائب رئيس مجلس الادارة المغفور له محمد علي ناصر، الذي غاب عنا مطلع هذا العام. وهو الذي لم يتخلف عن أي من ندواتنا السابقة، منظماً، ومقدماً، ومشاركاً؛ نفتقده اليوم بذكر طيب لا يمحى من الذاكرة والوجدان، ونعلن عن حفل تكريمي له، في مقر التعاونية، في وقت قريب نعلمكم عن موعده لاحقاً.

وبعدُ، لقاءنا اليوم، حلقة أخرى في سلسلة الندوات التي أقامتها الجمعية منذ نشأتها، بالتعاون مع مؤسسة ـ فريديريش ايبرت ـ لبنان، في اطار نشاطها الثقافي، الهادف الى تنمية الادارة ورفع مستوى العاملين فيها.

وقد يكون موضوعنا عن الخصخصة من أهم القضايا، التي تشغل الأوساط السياسية والادارية والاقتصادية وهيئات المجتمع المدني، وسائر الناس، في مجتمع ما انفك يعاني منذ حوالي ربع قرن، ويتخبط في أزمة اقتصادية طال أمدها، واستشرت مخالبها في جسد الوطن الخارج من حرب مدمرة، مزقت أوصاله، وأثخنته بالجراح. ولم تكن خطة النهوض والاعمار التي أريد لها أن تضع حداً لتلك الأزمة أو تخفف من حدتها، الا أن تضيف الى ويلات الحرب، مشاكل الادارة. والانتاج والاستثمار وارتفاع حجم الدين العام، ناهيك عن الفساد، والهدر، وما الى ذلك من النتائج السلبية، التي كادت أن توقعنا في لجة اليأس والقنوط، لو لم يقيّد لهذا الوطن فرصة للخلاص جديدة. على يد حكومة الانقاذ برئاسة دولة الرئيس الدكتور سليم الحص وبقيادة سيد العهد فخامة الرئيس العماد أميل لحود.

عند هذا المنعطف الخطير في تاريخ لبنان المعاصر رسمت حكومة الانقاذ والتغيير في بيانها الوزاري خطة عملها وأعلنت عن عزمها على اعتماد الخصخصة كواحدة من أهم الوسائل الناجحة في معالجة الشأن الاقتصادي لا سيما لجهة تخفيض حجم الدين العام.

وليس خافياً ما أثاره هذا الإعلان من ردود فعل متفاوتة تميل في معظمها الى السلبية حتى أن بعضها بلغ حد اتهام الحكومة بعزمها على بيع المرافق العامة الى القطاع الخاص.

وسط هذا الصخب والضجيج الاعلامي والسياسي وبعيداً عنه رأينا من واجبنا في الجمعية التعاونية الثقافية لخريجي المعهد الوطني للادارة والانماء ونحن نمثل القيادات العليا في ادارات القطاع العام، أن نفسح المجال امام تلك القيادات، وبإشراف نخبة من ذوي الاختصاص في هذا المجال، للتصدي وبروح علمية لمعالجة موضوع الخصخصة والقاء الضوء على مفاهيمها وأسسها ومجالات تطبيقها وتجارب الدول التي اعتمدتها، وأخيراً مدى جدواها في معالجة مشاكلها الادارية والاقتصادية.

وما محاولتنا هذه سوى مساهمة متواضعة في حملة توعية وطنية لا بد منها لاطلاع الرأي العام اللبناني لأن قراراً بهذه الأهمية لا بد من توفير الدعم الشعبي اللازم له ومثل هذا الدعم لا يمكن أن يتوفر ما لم تحصل قناعة بصوابيته.

على أنني أسارع الى الاستدراك، أن الخصخصة ليست تعبيراً طارئاً على القاموس الاقتصادي في تاريخ الدول المعاصرة، ولا هي صيغة مستوردة أو مستخدمة في لبنان.

منذ التحول الكبير في مفهوم الدولة من دولة البوليس الى دولة الرعاية اتسعت مهام الدولة لتشمل مختلف نواحي الحياة اليومية للمواطنين فتترتب عليها تأمين العديد من الخدمات وحتى السلع أحياناً. وقامت فعلاً بتأمينها عن طريق اداراتها التقليدية فلم يحالفها النجاح نظراً للتعارض بين فكرتي ممارسة السلطة وتقديم الخدمة وأوكلت الى القطاع الخاص أمر بعض تلك الخدمات فنجح في ذلك أحياناً وفشل أحياناً أخرى بسبب التعارض بين فكرتي الخدمة العامة وتحقيق الربح وهو الهدف الاساسي في المشاريع الخاصة.

وهكذا نشأت المنافسة بين إدارات القطاع العام وإدارة المشاريع الخاصة وتطورت مفاهيم ادارة في كل من القطاعين مع تطور مفهوم الانظمة السياسية كانت الخصخصة الصيغة المفضلة في دول النظام الاقتصادي الحر، أما في الدول التوتاليتارية فلم ترفض الخصخصة فحسب بل لجأت تلك الدول الى التأميم وهو نقيض الخصخصة وما لبثت أن تراجعت عنه مع تغيير النظام السياسي وتطورت فكرة الخصخصة وانتشرت أفكار حولها ومفاهيم، تراوحت بيت تمليك بعض المرافق العامة للقطاع الخاص أو إيلائه استثمارها، وبين مجرد ادخال وسائل وأساليب العمل الى ادارات القطاع العام.

ولبنان البلد المتميز باقتصاده الحر لم تغب عنه تجربة الخصخصة بمختلف أشكالها وصيغها. ولا غابت عنه تجربة التأميم.

فالامتيازات في حقلي الماء والكهرباء كانت منذ مطلع القرن أولى بواكير الخصخصة التي لم تلبث أن انحسرت فاستردت الدولة بعضها وبقي البعض الآخر حتى اليوم ولو بصيغ مختلفة.

والشركات التي وقعت في حالة الاعسار فاضطرت الدولة الى امتلاكها، وهي أساساً للقطاع الخاص، ميدل إيست ـ تلفزيون لبنان ـ هي نوع من التأميم ولو عارضاً في النظام الاقتصادي اللبناني والمؤسسات العامة الاستثمارية التي تمتلكها الدولة وتديرها بأساليب ووسائل الادارة في القطاع الخاص هي أحد مظاهر الخصخصة أيضاً.

ومشاريع تلزيم الهاتف الخليوي والخدمات البريدية وجباية فواتير الكهرباء ودفع الضرائب بواسطة المصارف، أوليست نماذج من صيغ الخصخصة.

ايها السيدات والسادة

لسنا هنا للدفاع عن قرار تتخذه الحكومة باعتماد الخصخصة او لمعارضة مثل هذا القرار سياسي وللحكومة أن تقرر ما تراه مناسباً انما أردنا لهذه الندوة أن نخترق جدار الخوف من الحديث عن الخصخصة ومواجهة الحقائق وننكب بكل تجرد واخلاص وبروح علمية على دراسة موضوع الخصخصة بعيداً عن كل حساسية أو تحجر للتحري عن طبيعة الخصخصة وصيغها الممكنة ومدى ملاءمتها ومجالات اعتمادها في لبنان وشروط تطبيقها لتكون حلاً لبعض مشاكلنا الاقتصادية والادارية كي تتمكن الدولة من الاستمرار في توفير الخدمات للمواطنين بأعلى مستوى وبأقل كلفة ممكنة.

ايها السيدات والسادة

الخصخصة قد تكون الحل وقد لا تكون، المهم أن يكون الهدف الاساسي خدمة الشعب. فمبضع الجراح يشفي المريض ويخفف آلامه كما يقتل الانسان إذا حملته يد مجرم سفاح.

بهذه الروح وعلى هذا الأمل أدعوكم للمشاركة في هذه الندوة متمنياً لكم النجاح والتوفيق.

وفي الختام اسمحوا لي باسمي الشخصي وباسم مجلس الادارة وباسم المشاركين أن أعرب عن خالص الشكر والامتنان لدولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص

لرعايته ندوتنا هذه وللسادة المحاضرين وفي طليعتهم معالي وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور ناصر السعيدي ولمؤسسة فريديريش ايبرت ـ لبنان بشخص ممثلها الاستاذ سمير فرح التي ما انفكت تدعم جمعيتنا في اقامة مثل هذه الندوات، ولسائر الهيئات الاقتصادية والاجتماعية ولوسائل الاعلام لحضورها. وفقنا الله لما فيه خير الوطن.

عشتم، عاشت التعاونية الثقافية لخريجي المعهد الوطني للادارة والانماء وعاش لبنان.

كلمة ممثل مؤسسة فريدريش ايبرت

الاستاذ سمير فرح

يسعدني بإسم مؤسسة فريدريش ايبرت ان اشارك في تنظيم الندوة الدراسية حول الخصخصة في لبنان بالتعاون مع التعاونية الثقافية لخريجي المعهد الوطني للإدارة والأنماء برعاية مشكورة من دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص ممثلاً بمعالي وزير الاقتصاد الدكتور ناصر السعيدي.

والخصخصة موضوع قديم متجدد لا بد وان يأخذ حيز من الإهتمام في هذه الحقبة من الزمن حيث اصبح العالم مترابط ومتواصل إن من حيث الإتصالات وكذلك من حيث تداخل الإقتصاد العالمي.

ولبنان معني بهذا التطور اذ هو بوابة هذا التطور، ولا بد له ان يشارك به بشكل او بأخر انما بالطرق العلمية الواعية البعيدة عن كل ارتجال من شأنه أن يؤثر على مسيرته الإقتصادية والسياسية والاجتماعية.

الإقتصاد الحر هو الإقتصاد اللبناني الذي يلتقي مع كثير من الأنظمة العالمية والعربية فكان لا بد من القاء الضوُ على هذا الجانب نظراً لأهميته وللإستحقاقات الدولية الجارية من اتفاقيات شراكة اوروبية متوسطية واتفاقات تجارية اخرى.

وتأتي هذه الندوة لإلقاء الضوء على هذا الجانب حيث تضافرت جهود بعض قطاعات

المجتمع المدني، فمنها من يعارض ومنها من يؤيد فكان لا بد من عملية توعية علمية هادفة تكون مصلحتها الوطن والمواطن والمحافظة على النظام الحر الديمقراطي.

أود أن أهنئ التعاونية الثقافية لخريجي معهد الإدارة لتنامي وعيهم للمواضيع الوطنية ونشرها بين صفوفهم كما شكري للباحثين لتلبيتهم طلبنا ونكرر شكرنا لدولة رئيس مجلس الوزراء رعايته هذه الندوة ممثلاً بالدكتور السعيدي مما أضفى عليها طابعاً علمياً جدياً. وشكراً.

كلمة مدير عام المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري الاستاذ انطوان الخوري

في تقديم معالي وزير والاقتصاد والتجارة ـ وزير الصناعة الدكتور ناصر السعيدي

دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص

ممثلاً بمعالي وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة الدكتور ناصر السعيدي

حضرة رؤساء هيئات الرقابة

سعادة المحافظين والمدراء العامين

ايها الزميلات والزملاء،

رؤية واضحة في تشخيص خطورة العجز والدين العام، والركود الاقتصادي والمشاكل البنوية في الاقتصاد، ملأ وسائل الاعلام وشغل الناس.

بعناوين للمعالجة والخيارات المتاحة: من مجلس وطني للأسواق المالية وآخر للصادرات، قوانين لضمان القروض، ولمكافحة الاحتكار، وللايجار التحويلي، التركيز على القيمة المضافة العالية...

ولعل اعتماد الخصخصة والتي وردت في البيان الوزاري كان العنوان الاكثر جدلاً.

ـ هل هي بيع كلي أو جزئي بالتراضي او باستدراج العروض، باسهم تطرح في البورصة ام خارجها بالامتياز (B.O.T) أم بعمل تأجيري؟

– هل تباع للجمهور والرساميل متمركزة عند فئة قليلة منه، أم سيكون لكل انسان القدرة وحق المساهمة في عالم الانتاج والمعرفة والمهارة؟

– هل تنتقل من سيطرة القطاع العام الى احتكار القطاع الخاص؟

وكيف نطبق الشفافية وحسن الادارة ومبدأ المساءلة؟

– هل ستؤدي الى تخفيض الدين العام نسبة الى الناتج المحلي؟

– هل تجعل نسبة نمو الاقتصاد اعلى من نسبة نمو العجز؟

– وهل ستبقى ذا بعد جدلي؟ هل هي حل أم مشكلة؟

من أجدر بالجواب؟

من كفاءة خلقية وعلمية.

من شفافية مطلقة بذاته، وفكره، وعمله.

من خبير اقتصادي ومالي مميز.

من دكتور في فلسفة الاقتصاد.

من رجل مناسب في المكان المناسب.

من وزير الاقتصاد والتجارة وزير الصناعة.

من الدكتور ناصر السعيدي.

فليتفضل

كلمة معالي وزير الاقتصاد والتجارة – وزير الصناعة
ممثلاً دولة الرئيس الدكتور سليم الحص

الدكتور ناصر السعيدي

أيها الحضور الكريم،

يسعدني ويشرفني أن أقف اليوم بينكم ممثلاً دولة رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص وان أشارككم في مناقشة موضوع مهم وحيوي ألا وهو موضوع الخصخصة في لبنان. وفي البدء أَوَدُّ أن أشكر الجمعية التعاونية الثقافية لخريجي المعهد الوطني للإدارة والإنماء ومؤسسة فريدريش ايبرت على مجهودهم للتحضير لهذه الندوة الثقافية المتخصصة.

منذ بداية هذا العهد ومنذ تسلم هذه الحكومة مهامها بدأ الكلام الجدي والمسؤول عن الخصخصة. فقد تبنت هذه الحكومة في بيانها الوزاري الخصخصة كإحدى الوسائل لمعالجة مشكلتي عجز الموازنة والركود الاقتصادي. وقد تعهدت الحكومة اجراء خصخصة مدروسة لبعض الانشطة العامة واشراك القطاع الخاص في مرافق الخدمات العامة من اجل تفعيل الاستثمارات الخاصة وتحريك عجلة النمو الاقتصادي واستعمال الموارد المالية الناتجة عن هذه العمليات لتخفيض حجم الدين العام. ونجتمع اليوم لنلقي الأضواء على مفهوم الخصخصة وتقييم أبعادها وتأثيراتها على الاقتصاد الوطني وتحديد

عناصر نجاحها وتفاصيل مراقبتها وضبطها. علينا في هذا اللقاء نوضح الصورة ونعمم المعرفة، لنتمكن من مواجهة المستقبل وتحدياته باطلاع وموضوعية وثقة.

كلنا يعي دقة المرحلة وحاجتها الى القرارات الصائبة لدفع عجلة الاقتصاد والانتقال به من حالة الركود والجمود الراهنة الى حالة أخرى من التطور والنمو وزيادة في الإنتاجية. إننا نعاني اليوم من عجز في الموازنة يصل الى حدود ال ١٥٪ من الناتج المحلي لعام ١٩٩٨ والسياسة المالية للحكومة الحالية تهدف الى التخفيض التدريجي والمستديم لعجز الموازنة من خلال وضع سقف للإنفاق ومن ثم العمل على تفعيل الجباية وتوسيع قاعدة المكلفين وايجاد موارد إضافية أخرى عبر تحريك القطاعات الإنتاجية والإنمائية بشكل متوازن وفي كافة المناطق. وعبر تخفيض حجم الدين العام، الذي تشكل كلفة خدمته ٤٥٪ من النفقات العامة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض حجم خدمة الدين العام وبالتالي الى تخفيض حجم النفقات. وإذا اردنا تحديد الأهداف التي تسعى لها الحكومة من خلال الخصخصة، فنحددها بالأهداف الثلاث التالية:

أولاً: رفع مستوى الخدمات وخفض كلفتها من خلال ادخال ادارة فعالة تعتمد المكننة والاساليب التقنية الحديثة ووسائل الانتاج المتطورة.

ثانياً: تخفيض حجم الدين العام تدريجياً خلال السنوات القادمة. وفي هذا الاطار، تعهدت الحكومة أن تخصص واردات الخصخصة لتخفيض الدين العام. كما ان الحكومة في صدد وضع مشروع لتأهيل المالية العامة لكي نخرج من الحلقة المفرغة التي نحن فيها من دين يتراكم وعجز يتفاقم، ولكي نبدأ حلقة صالحة من دين ينخفض وعجز يتراجع.

ثالثاً: خلق فرص الاستثمار في لبنان وتحويل هذه الاستثمارات إلى قطاعات منتجة تخلق فرص عمل، فكلما زادت هذه الاستثمارات، كلما تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان. وفي أي حال، فان الحكومة تعهدت في بيانها الوزاري ان تكون الخصخصة ديمقراطية الوجه، تفسح المجال امام جميع المواطنين للاكتتاب والاستفادة من هذه العلميات.

إن هذه العملية يجب أن تتم بموجب قانون ينظم عملية الخصخصة ويؤمن لها الشفافية التامة وعوامل الرقابة الفاعلة من خلال إنشاء هيئة عليا للإشراف والرقابة على الأنشطة والمؤسسات التي ستتم خصصتها للتأكد من حصول الدولة والمواطن على أفضل الشروط، كذلك يجب وضع الضوابط الضرورية التي تضمن تعزيز المنافسة وتفادي تحول احتكار عام الى احتكار خاص لا رقيب عليه.

من أجل هذا تقوم الدولة حالياً بالتحضير لقانون مفصل وشامل حول الأطر والشروط التي سوف تنظم عملية البيع ومن ثم الإشراف والرقابة على المؤسسات المخصصة، وسوف تعتمد الشفافية التامة حيث سيتم اطلاع الرأي العام على الشروط الخاصة والأسس التي اعتمدت في كل من القطاعات.

أما فيما يتعلق بتحديد التوقيت الانسب للشروع في عملية الخصخصة، فهذا يعتمد بشكل أساسي على وضعية كل من القطاعات أو المؤسسات. وهذا يتطلب دراسة أوضاع كل منها على حدة بشكل معمق يتم تحديد نوعية وشكل التحضيرات اللازمة لتحسين شروط بيعها وانتقال ملكيتها.

بعد عقدين من التجارب العالمية في الخصخصة، إننا اليوم في وضع يسمح لنا ان نتجنب اخطاء من سبقنا ونستفيد من الخبرات العالمية في هذاالاطار.

وفي هذا الصدد، أؤكد لكم ضرورة دراسة الخصخصة من جميع جوانبها واهمية ما تقومون به في هذه الندوة.

شكراً لجهودكم، دمتم ودام لبنان.

المحاضرة الأولى

تجربة القطاع العام اللبناني في تحقيق دولة الرعاية والانماء

المحاضر

د. خطار شبلي

المفتش العام الاداري الاستاذ اسعد ضومط

في تقديم د. خطار شبلي

تجربة القطاع العام في تحقيق اهداف الرعاية والانماء

معالي الوزير

ايها السيدات والسادة، اسعدتم اوقاتاً.

منذ ان ظهرت مؤسسة الدولة الى الوجود بمفهومها الحالي الذي تبلور في القرن الثامن عشر، تعددت النظريات وآراء الكتاب والفلاسفة حول الدور الذي يتوجب عليها القيام به. فمنهم من قال ان دورها ينحصر في الدفاع الخارجي ونشر الأمن من الداخل واقامة العدل بين الناس وإقامة العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى ولذلك اطلقوا عليها تسمية الدولة الدركي او الدولة الحارس LETAT gendarme.

واذا كانت هذه الوظائف الرئيسية للدولة، والتي تعتبر في الواقع اساس وجودها، ليست محل خلاف على الاطلاق، فإن هناك اعمالاً اخرى تقوم بها الدولة وتهدف من ورائها الى تحقيق خير الجماعة واسعادها، ورفع مستواها.

هذه الاعمال هي بالذات موضع خلاف بين الفقهاء والكتاب من حيث ضرورة او عدم ضرورة، القيام بها من قبل الدولة، وقد انقسم الرأي بشأنها الى ثلاث نظريات، دافع عن كل نظرية منها فريق من الفلاسفة والاقتصاديين:

– فريق اول رأى عدم ضرورة قيام الدولة بهذه الأعمال ورأى تركها لنشاط الافراد، أي لنشاط القطاع الخاص مع مراقبة لهذا النشاط حتى لا يخرج عن الحدود المرسومة له ويصل الى تهديد كيان الدولة والاضرار بالجماعة، وهذا ما يطلق عليه تسمية المذهب الفردي او المذهب الحر، أي عدم التدخل، الذي يتبنى مبدأً واضحاً هو دعه يعمل، دعه يمر Laisser faire Laisser passer.

– وفريق ثانٍ رأس ضرورة قيام الدولة بهذه الأعمال لانها هي وحدها، أي الدولة قادرة على تحقيق المصالح المختلفة للأفراد ومنع استغلال بعضهم للبعض الآخر، وهذا ما يطلق عليه تسمية المذهب الاشتراكي، او مذهب التدخل المطلق، ورغم ان له صوراً مختلفة، الا انها تتميز كلها بخاصتين اثنتين: الغاء الملكية الخاصة وتحقيق المساواة الفعلية بين الأفراد.

– وفريق ثالث ذهب مذهباً وسطاً بين الفريقين السابقين مؤداه ترك بعض هذه الأعمال للنشاط الفردي وقيام الدولة بالبعض الآخر الذي يهم مجموع الافراد ويكون من الخير لهم قيام الدولة به وهيمنتها عليه حتى لا يترك للنزعات الفردية التي كثيراً ما تنحرف عن المصلحة العامة لتحقيق مآرب شخصية ومنافع ذاتية، لأن الربح المادي هو الذي يسير القطاع الخاص. وقد اطلقوا على هذا المذهب تسمية المذهب الاجتماعي او المذهب الوسط أي التدخل الجزئي الذي يتعتبر ان الدولة هي دولة الرعاية ETAT Providence.

فأين هو موقع الدولة اللبنانية من هذه المذاهب وهل يمكننا في ظل الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والادارية بوجه خاص، القائمة حالياً ان نطلق عليها تسمية دولة الرعاية؟ او هل ان اخفاقها في هذا الدور هو الذي جعل الخصخصة تبدو وكأنها الحل؟

ايها السيدات والسادة: محاضرنا اليوم، الدكتور خطار شبلي الذي يحمل دبلوم دكتوراه في العلوم المالية من جامعة باريس ناله سنة ١٩٥٠ مع درجة جيد جداً حيث حلّ في المرتبة الأولى، علم من أعلام الادارة اللبنانية خبرها طيلة اربع واربعين سنة بدأها في أول السلم الوظيفي عام ١٩٤٢ حيث شغل عدة وظائف اساسية في وزارة المالية منها رئيس دائرة الدراسات القانونية، ثم أخذ في ارتقاء هذا السلم حيث رفع الى الفئة الثانية وعين رئيساً لمصلحة الموازنة ومراقبة عقد النفقات، بعد ذلك رفع الى الفئة الأولى وعين مديراً عاماً لتعاونية موظفي الدولة ثم مديراً عاماً للاستثمار في وزارة الموارد المائية والكهربائية، الا انه لم يطل مكوثه في هذه الوظيفة فاسندت اليه رئاسة التفتيش المركزي نظراً لكفاءاته وجدارته ونظافة كفه. ويوم تجد الدولة ان وزارة المالية بحاجة اليه، تنقله بناءً لطلبه مديراً عاماً للمالية حيث شغل بهذه الصفة عضوية المجلس المركزي لمصرف لبنان وعضوية الهيئة المصرفية العليا فيه، وبقي في هذا المنصب الى ان احيل على التقاعد عند بلوغه السن المحددة لانتهاء الخدمة في الوظيفة العامة.

الا ان هذا لا يعني، ايها السيدات والسادة، ان الدكتور شبلي قد تقوقع بعد ذلك وانقطع عن العطاء، فهو شغل، وما زال يشغل حتى اليوم، وظيفة استاذ محاضر في بعض الجامعات اللبنانية ومنها المعهد العالي للحقوق – الحكمة – وهو عضو مجلس ادارة ومستشار في يونيفرسال بنك.

اما على مستوى التعليم الجامعي فقد قام بتدريس:

– العلوم المالية والاقتصادية،

– الجغرافيا الاقتصادية والجغرافيا السياسية.

في مختلف الجامعات العاملة في لبنان: الجامعة اللبنانية – الجامعة العربية – كلية الحقوق الفرنسية – المعهد الوطني للحقوق – الحكمة – كما سبق وذكرنا، كما قام بالتدريس في المعهد الوطني للادارة والانماء التابع لمجلس الخدمة المدنية.

وبالاضافة الى كتابيه: علوم مالية وتشريع مالي، ودراسات مالية واقتصادية وصفحات من حياتي، للدكتور خطار شبلي محاضرات في الشؤون المالية والاقتصادية وغيرها القيت في لبنان وتونس وإيطاليا ودمشق والقاهرة كما انه مثّل لبنان في عدة مؤتمرات عقدت في فرنسا، سويسرا، بلجيكا، ايطاليا، الولايات المتحدة الاميركية، بلغاريا، كوريا، وفي سوريا والكويت ومصر والعراق وابو ظبي وتونس.

لا يعتقدنّ احد ايها السيدات والسادة ان نشاط الدكتور خطار شبلي قد شمل المجالات التي ذكرت فقط، فهو بالإضافة الى ذلك قدم خبراته وآراءه القيمة ووضع من علمه واخلاقه في الوظائف التالية:

- رئيس مجلس ادارة ـ المدير العام للمؤسسة الوطنية لضمان الودائع.
- عضو مجلس ادارة مؤسسة كهرباء لبنان.
- عضو لجنة تطوير مطار بيروت الدولي.
- حاكم لدى البنك الدولي للانشاء والتعمير عن لبنان.
- مستشار لجنة مرفأ بيروت.
- رئيس اللجنة المالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- عضو لجنة تطوير المطار لدى مجلس الانماء والاعمار.
- عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية لدى مجلس الانماء والاعمار.
- عضو مجلس ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- عضو المجلس التنفيذي للرابطة المارونية حالياً.
- رئيس المجلس الوطني لقدامى الموظفين حالياً.
- رئيس فخري للمجلس الماروني العام.

يحمل وسام الأرز من رتبة فارس وحائز على عدة اوسمة اجنبية.

خطار شبلي عصامي بارز من بلادي بنى نفسه بنفسه، انه مثال يحتذى للشباب الطامح في العصامية والاخلاق والنزاهة والترفع ونظافة الكف.

ابن السبع وسبعين سنة، لم تحنه السنون ولم تؤثر على نشاطه وعقله، وما زالت الابتسامة تعلو ثغره.

خطار شبلي الذي خبر العمل جيداً في القطاع العام وله معرفة واسعة في عمل القطاع الخاص هو خير من يلقي الضوء على تجربة القطاع العام اللبناني في تحقيق اهداف الرعاية والانماء.

دكتور خطار، الكلمة لك في محراب الجمعية التعاونية الثقافية لخريجي المعهد الوطني للإدارة والانماء فتفضل.

تجربة القطاع العام اللبناني في تحقيق دولة الرعاية والانماء

د. خطار شبلي

من البديهي القول، ولا سيما في مواجهة هذه المجموعة المثقفة من المواطنين، ان مسؤوليات الدولة، بمفهومها التقليدي، تقتصر على ادارة دفة الحكم وتأمين متطلبات الأمن والعدل والدفاع وما قد يتفرع عنها. هذه المسؤوليات تتسع حيناً وتتقلص حيناً آخر تبعاً للحاجات والتطورات. غير ان الدولة، في الاطار التقليدي، لم تخرج عن كونها دولة محايدة قلما تتدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والانمائية التي بقيت وقفاً على القطاع الخاص. وكان شعارها الحرية الاقتصادية والمبادرة الفردية.

اما دولة الرعاية والانماء فهي الدولة التي فرضها تعاظم حاجات المواطنين نوعاً وكماً. وكان لا بد من ان تتجاوب مع هذه الحاجات.

ومسؤوليات دولة الرعاية والانماء بدورها تتوزع الى عدة درجات. فمنها ما يكتفي بالتوجيه والمراقبة عن طريق انظمة معتدلة تميل الى الليونة والتساهل، ومنها ما يفرض سياسة توجيهية صارمة، ومنها ما يذهب الى حد تسلم بعض المرافق ادارة وانتاجاً وتوزيعاً. ودولة الرعاية والانماء تتعايش مع المواطن جنباً الى جنب، تشاطره الصعوبات والحلول، كأن تكافح البطالة بإيجاد فرص عمل جديدة للاجيال الشابة، وترعى كبار السن مؤمنة لهم العيش الكريم. وتمكيناً لها من القيام بمثل هذه المهام، تنشئ اجهزة للدراسات

والتصميم، ومراكز للاحصاء، وتضع خططاً للتنمية في مختلف الآماد من قريبة ومتوسطة وبعيدة.

ونتساءل معاً عن موقع القطاع العام اللبناني من هذه المفاهيم؟ للاجابة، على مثل هذا التساؤل، كان لا بد من القاء نظرة على مختلف المراحل التي مر بها هذا القطاع عبر التاريخ.

القطاع العام قبل الاستقلال:

١ ـ **في العهد العثماني:** نواة صغيرة للقطاع العام اللبناني تتمثل في مجلس ادارة متصرفية جبل لبنان (١٨٦٤ ـ ١٩١٦). الذي كان يتمع بموازنة سنوية. ورد في المادة ١٥ من نظام المتصرفية «ان المال المحصل يخصص بادئ ذي بدء لادارة الجبل ونفقات منافعه العمومية. فان فضل منه شيء رد الفاضل الى الخزينة». كما نصت على انه اذا اقتضت الحاجة الى مزيد من الأموال فتتحمل هذا المزيد «مصاريف الخزينة الجليلة». يستفاد من هذه النصوص ان متصرفية جبل لبنان كانت تتمتع بسلطة ادارية ضيقة طالما ان ما يدخل ومايخرج من المال الى الموازنة يقع تحت أعين الباب العالي وان كل فيض في الواردات يذهب الى الخزينة العثمانية. غير اننا نسجل كلاماً طريفاً مأثوراً لنائب رئيس مجلس ادارة جبل لبنان حبيب باشا السعد، يحث فيه الدوائر المالية على ان تنفق على ما يمكن من **من تحسينات ومشاريع** في الجبل قبل انقضاء السنة المالية خشية ان يذهب ما يتبقى من مال الى الخزينة المذكورة. ففي كلمتي تحسينات ومشاريع بعض من وجوه الرعاية والانماء.

٢ ـ **في عهد الانتداب الفرنسي:** لا شك في ان السلطة الادارية للدولة قد توطدت بإشراف الدولة المنتدبة، فشملت جميع الأراضي اللبنانية واصبح للبنان كيان سياسي معترف به دولياً، كما اصبح له موازنة عامة يقرها المجلس النيابي اللبناني.

من اهم انجازات هذا العهد ما يلي:

وضع أول دستور لبنان عام ١٩٢٦ بإشراف لجنة من رجال الفكر والسياسة على رأسهم ميشال شيحا. والجدير بالذكر انه ما ان فرغ ميشال شيحا من وضع مسودة الدستور وقرأتها على مسامع اعضاء اللجنة، حتى طرحها جانباً وقال ما معناه: هذا دستور لبنان المكتوب، اما دستوره الحقيقي فهو ما يتم التفاهم عليه بين مختلف فئات المجتمع اللبناني.

وخلال حقبة الانتداب هذه انشئت المصالح المشتركة بين لبنان وسوريا كالجمارك والسكك الحديدية، ووحد النقد، بإشراف مؤسسة للإصدار في مصرف سوريا ولبنان، وانشئت معاهد التعليم في جميع ارجاء البلاد.

لبنان بعد الاستقلال:

هذا، قبل الاستقلال، فماذا بعده؟

١٩٤٣ ـ ١٩٥٢

كان الهم الطاغي للعهد الأول من الاستقلال ابتداءً من عام ١٩٤٣مع الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح هماً سياسياً يدور بنوع خاص حول تعديل الدستور بنقل صلاحيات المفوض السامي الفرنسي الى عهدة الحكم اللبناني، وجلاء الجيش الفرنسي، واعتماد علم لبناني جديد، وتعزيز النقد، واتخاد ما يلزم من تدابير لتوطيد الاستقلال. ورافق ذلك، كما نعلم صعوبات واضطرابات واعتقالات. ومن هموم الدولة آنذاك ترسيخ روح المواطنية الصحيحة في نفوس الجماهير. هذا قدر العهد للاستقلال الذي لم تسمح له الظروف لينصرف الى دولة الرعاية والانماء، باستثناء بعض المشاريع الكبرى التي تمكن من تحقيقها، وأهمها مطار بيروت الدولي، والاونسكو.

١٩٥٢ ـ ١٩٥٨

أولى خطوات الدولة في حقل الرعاية والانماء بدأت في الخمسينات ولا سيما مع الحركة الاصلاحية في بداية عهد الرئيس كميل شمعون.

اتجه نشاط الدولة في الخمسينات نحو المشاريع المائية والكهربائية، فانشئت الى جانب الادارات المختصة مصالح مستقلة في مختلف المناطق.

في عام ١٩٥١ صدر قانون يقضي باسترداد امتياز مياه بيروت الذي سبق ان اعطي في العهد العثماني عام ١٨٧٠، وبانشاء مصلحة مياه بيروت التي اعطيت الاستقلال المالي والاداري والشخصية المعنوية. وقد وضعت هذه المؤسسة تحت سلطة وزير الاشغال العامة واخضعت المقررات الرئيسية التي يتخذها مجلس ادارتها الى موافقة مجلس الوزراء.

وكانت الخطوة الثانية تسلم امتياز كهرباء لبنان الذي سبق ان اعطي في عهد الانتداب الفرنسي وصدور القانون المؤرخ في ٧ تموز ١٩٥٤ بانشاء مصلحة كهرباء لبنان والنقل المشترك وباعطائها الشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري؛ واخضعت مقرراتها الرئيسية لتصديق وزيري الاشغال العامة والمالية.

وكرت سبحة انشاء المصالح المستقلة على الوجه الآتي:

- انشئت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بقانون ١٤ آب ١٩٥٤.
- انشئت مصلحة مياه طرابلس بالمرسوم ١٠٢٣١ تاريخ ١٩٥٥/٥/١٣.
- انشئ مكتب الحرير بقانون ١١ شباط ١٩٥٦.
- انشئت المصلحة الوطنية للتعمير بقانون ٩ نيسان ١٩٥٦.
- انشئت مصلحة مياه الباروك بقانون ٢٠ تموز ١٩٥٦

ومما يسترعي الانتباه ان المادة ٢٢ من قانون مصلحة مياه الباروك نصت على ما يلي: «تطبق احكام هذا القانون على المشاريع المالية والكهربائية التي تقرر الحكومة اخضاعها له بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء». واستناداً الى هذه المادة اصبحت صلاحية انشاء المصالح المستقلة وتنظيمها، في ما يتعلق بالمشاريع المائية والكهربائية، من اختصاص الحكومة. وعلى الأثر صدرت عدة مراسيم بانشاء مؤسسات عامة للمياه

والكهرباء خلال عامي ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ في كسروان وصور وزحلة والمتن وصيدا وعين الدلبة وكهرباء جزين ومياه جبل عامل. كما انشئت مصلحة الابحاث العلمية الزراعية بموجب القانون المنشور بالمرسوم ١٦٧٦٦ تاريخ ٧ آب ١٩٥٧.

كان لهذه التدابير افضل الأثر في الأوساط الاقتصادية والاجتماعية لكونها شملت معظم المناطق اللبنانية ان لم يكن جميعها. فقربت المسافة بين المواطن والاجهزة الحكومية التي تؤمن له الخدمات، وحققت لو جزئياً ما يصبو اليه المجتمع من الانماء والتوازن.

ويمكن القول بوجه عام ان هذا العهد اعار اهتماماً خاصاف الحقل الاقتصادي والعمراني الذي شهد ازدهاراً كبيراً، وكان من بعض ثماره، اضافة لما تقدم، انشاء المدينة الرياضية وكازينو لبنان.

١٩٥٨ ـ ١٩٦٤

وجاء العهد الشهابي، وكانت المحاولة الكبرى للاصلاح عام ١٩٥٩.

على الجبهة الادارية وضعت، على يد لجان من الخبراء، مجموعة من المراسيم الاشتراعية تحمل تاريخ ٥٩/٦/١٢، وهي المهلة الاخيرة التي اعطيت للحكومة لاصدار مراسيم اشتراعية اهمها:

- المرسوم الاشتراعي رقم ١١١ القاضي بتنظيم الادارات العامة.
- المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ المتعلق بنظام الموظفين.
- المرسوم الاشتراعي رقم ١١٣، نظام التقاعد وتعويض الصرف الذي استبدل في ما بعد بالمرسوم الاشتراعي رقم ٤٧ تاريخ ٢٩ حزيران ١٩٨٣.
- المرسوم الاشتراعي رقم ١١٤ ـ انشاء المجلس الخدمة المدنية.
- المرسوم الاشتراعي رقم ١١٥ ـ انشاء التفتيش المركزي.

وعلى الجبهة الاقتصادية الاجتماعية استقدم العهد الشهابي بعثة ايرفد وعلى رأسها

الاب لوبره التي تبين لها ان البلد يفتقر الى الحد الأدنى من المعطيات التي لا بد منها لتفعيل الاداة الاقتصادية، ورفع المستوى الاجتماعي. فباشرت بجمع المعلومات ووضع الاحصاآت التي تساعد المسؤولين على التعرف الى حقيقة الأوضاع العامة. ومن ثم انصرفت الى تحليل ما تجمع لديها من معطيات مكتشفةً مواطن الخلل، وانتهت الى وضع الدراسات وتقديم المقترحات. لم تترك شأناً اقتصادياً اجتماعياً الا وامعنت النظر الثاقب فيه: الدخل القومي، متوسط دخل الفرد، كيفية توزيع الدخل، الميزان التجاري، ميزان الحسابات، معدل النمو الاقتصادي، معدل نمو السكان، النسبة التي يستنزفها النمو السكاني من النمو الاقتصادي، شؤون الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات. ولا تزال دراسات بعثة ايرفد حتى الآن تعتبر مرجعاً غنياً للباحثين والمدققين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

ومن اهم ثمار العهد الشهابي على الصعيد الاقتصادي ـ الاجتماعي:

ـ انشاء وزارة التصميم العام في اواسط ١٩٥٩ واعطاؤها صلاحيات واسعة تلخص بما يلي: «اعداد خطة عامة شاملة وتصاميم متعاقبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورسم سياسة اقتصادية واجتماعية ومالية موحدة تنسجم مع الخطة العامة». وجهزت هذه الوزارة بمديرية للدراسات والتخطيط، وبمجلس للتصميم والانماء يتولى اعطاء التوجيهات والتوصيات المتعلقة بسياسة الدولة في مختلف الحقول، وابداء الرأي في الخطط والبرامج ومشاريع الانشاء والتجهيز. كما جهزت، في كل محافظة، بهيئة اقليمية تقنية وبمجلس اقليمي استشاري يتوليان شئون التنمية فيها. وشكلت الفرق المتعددة النشاطات تجوب المناطق لتدرس حاجاتها عن كثب. واحدثت، علاوة على هذا كله، لجنة للتخطيط تتولى تتبع أعمال التخطيط وتوجيهها. وانطلاقاً من هذه الصلاحيات، واستناداً الى مخطط بعثة ايرفد، قام مجلس التصميم والانماء بوضع خطة خمسية تناولت عدداً كبيراً من المشاريع اخذاً بعين الاعتبار امكانية الدولة على التنفيذ. وتصدرت مشاريع الخطة تعميم الكهرباء والمياه على جميع المناطق اللبنانية.

ـ وبموجب قانون ١٤ أيلول ١٩٦٢ انشئ المجلس الوطني للابحاث العلمية، الذي خصص بـ ١٪ من مجموع موازنة الدولة.

ـ وبموجب القانون المنفذ بالمرسوم رقم ١٣٥١٣ تاريخ ١ آب ١٩٦٣، وضع قانون النقد والتسليف، وانشئ المصرف المركزي.

ـ وبموجب القانون المنفذ بالمرسوم رقم ١٣٩٥٥ تاريخ ٢٦ أيلول ١٩٦٣ انشئ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ـ وبموجب القانون المنفذ بالمرسوم رقم ١٤٢٧٣ تاريخ ٦٣/١٠/٢٩ انشئت تعاونية موظفي الدولة.

وعلى الجبهة المالية اعيد النظر بالتشريع الضريبي، وكان لموازنة الدولة نصيب كبير من العناية.

في التشريع الضريبي:

ـ المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ المتعلق بضريبة الدخل.

ـ المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٧ تاريخ ١٢ حزيران المتعلق باصول تحصيل الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها.

ـ المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٦ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ المتعلق برسم الانتقال على التركات والوصايا والهبات والأوقاف.

ـ المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٨ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ المتعلق برسوم الفراغ والانتقال والمساحة.

ـ قانون ضريبة الاملاك المبنية الصادر بتاريخ ١٧ أيلول ١٩٦٢.

وفي ما يتعلق بموازنة الدولة، لقد أولاها الرئيس شهاب أقصى الاهتمام انطلاقاً من المبادئ الثلاثة الآتية: الأول ان الموازنة تضم كل نشاطات الدولة ولا بد للمسؤول الأول من الاطلاع عليها بكل تفاصيلها، والثاني حرصه على ضبط واردات الدولة ونفقاتها بحيث

تستوفي حقوقها كاملة وتقوم بواجباتها دون اي اسراف أو هدر، والثالث حرصه على مراعاة الانماء المتوازن في جميع المناطق اللبنانية عن طريق رصد الاعتمادات اللازمة للتجهيز والانشاء. لم يكن اهتمامه بالموازنة، افلاطونياً بحيث يكتفي بالارشاد والنصح والتوجيه، بل كل يعمل ميدانياً. اتيح لي كرئيس لمصلحة الموازنة، ان ارافقه في رحلة الموازنة خلال السنوات الست من عهده. كنت اجتمع اليه في مرحلة اعداد الموازنة ثلاث مرات في الاسبوع من الثامنة صباحاً الى الثانية بعد الظهر. وكان يحضر هذه الاجتماعات الوزير المختص وبعض الخبراء. وكان يناقش مشروع الموازنة بنداً بنداً ويستفسر عن المستندات والوثائق والدراسات التي تسوغ لحظ الاعتماد المطلوب. وحصل احياناً، ولا سيما في السنتين الأوليين من ولايته، ان المناقشة انتهت الى غير ما يرغب الرئيس، فكان يبتسم ويقول: «لا بأس، معكم حق. أنا عمبتعلم مهنتي من خلال الموازنة». اما في السنوات التالية، وبعد ان وضع يده على خصائص الموازنة فاصبح يخاطبنا، في سياق النقاش، بلغة اخرى قائلاً: «لقد تعلمت مهنتي»، وكان علينا ان نتجاوب مع ما يتخذه من مواقف.

ومما يذكر على جبهة الموازنة، انه ادخلت عليها في العهد الشهابي عدة اصلاحات مهمة منها: تطبيق مبدأ الوحدة بين الموازنة العامة والموازنات الملحقة، ادخال مفهوم قوانين البرامج، تنظيم مراقبة عقد النفقات في الوزارات، تنظيم فتح الاعتمادات الاضافية، نموذج لكل طلب اعتماد يثبت الحاجة اليه، عصرنة قانون المحاسبة العمومية وغير ذلك من الاصلاحات.

وفي نظرة تقويمية افقية للعهد الشهابي، لا بد من الاعتراف بان الدولة وضعت على خط دولة الرعاية والانماء. فانشاء اجهزة الرقابة من خدمة مدنية، وتفتيش مركزي يرمي الى الانماء الاداري. ومشروع الـ ٤٥٠ مليون ل.ل. او الخطة الخمسية تعبر عن رغبة الدولة في توفير الطرق والماء والكهرباء الى جميع المواطنين في مدى خمس سنوات. ومشروعا الضمان الاجتماعي وتعاونية موظفي الدولة يعبران عن الشعور الاجتماعي الذي يخالج الدولة تجاه الموطن.

والتشريع الضريبي الذي اعتمد الاعفاآت الاساسية والضريبة التصاعدية وازن الى حد بعيد بين ارادة الدولة في تحسين انتاجية الضرائب وارادتها في تحقيق الدالة الاجتماعية. واصبحت الضريبة تفرض على اساس قدرة المكلفين على الماهمة في اعباء الدولة انطلاقاً من حجم الايرادات والاوضاع الشخصية لكل منهم.

١٩٦٤ ـ ١٩٧٥

انقضى العهد الشهابي وطويت بانقضائه صفحة مشرقة من تاريخ لبنان. فلا الذهنية الشهابية استمرت ولا الظروف ساعدت على استمرارها. في أواخر عام ١٩٦٦ توقف بنك انترا عن الدفع، واصابت شظايا هذا التوقف جميع المرافق الاقتصادية، وبالاخص القطاع المصرفي. ثم جاءت الاحداث العسكرية والسياسية التي تعاقبت على المنطقة منذ حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ تعمق الزمة الاقتصادية. وساد لبنان، بنوع خاص، جو من التململ والقلق واكبه هجرة في العنصر البشري وفي رؤوس الأموال، وكأن هذا الجو كان تمهيداً للحرب التي اندلعت عام ١٩٧٥.

في ظل هذا الواقع لم يحصل أي تقدم على صعيد تحقيق اهداف دولة الرعاية والانماء بل اصيب الوضع بشيء من الانتكاس.

١٩٧٥ ـ ١٩٩٠

خلال هذه السنوات استحال الانتكاس دماراً على جميع الجبهات. وتفاقم هذا الدمار بالاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢، جل ما يمكن ذكره خلال هذه الحقبة المظلمة من تاريخ لبنان، بما يتعلق بدور الدولة في حقل الرعاية والانماء، ان الحكومة الأولى في عهد الرئيس سركيس حاولت في اثناء فترة ضيقة من الهدوء، العمل على انعاش الوضع ولو بجرعة من من الأوكسيجين، فانشأت بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٣ تاريخ ٧٧/١/١٥ المؤسسة الوطنية لضمان التوظيفات، وبموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٥ تاريخ ١/٣١/

٧٧ مجلس الانماء والاعمار. غير انه لم يتسن لهذين الجهازين ان يقوما بما اعطي لهما من صلاحيات. والنتيجة ان لا رعاية ولا انماء في هذه الحقبة، بل تراجع طاول جميع الميادين.

١٩٩٠ ـ ١٩٩٨

تضافرت الارادات الدولية والاقليمية والداخلية على وقف الحرب. وكان على الحكومات التي تعاقبت منذ عام ١٩٩٠ حتى الآن ان تعمل على استتاب الامن واعادة الاعمار. وقد تمكنت، بعد عناء كبير، من بث الحياة في اجهزة الدولة، وترميم ما تبقى من البنية التحتية من كهرباء ومياه واتصالات وابنية حكومية. وقد قامت فعلاً بمشاريع عمرانية ضخمة كالاوتوستراد والطرقات والانفاق والجسور والمطار. وانشأت عدداً من المؤسسات العامة منها: المؤسسة العامة للاسواق الاستهلاكية، المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار، المؤسسة العامة للمشاريع الاستثمارية في حرم مطار بيروت، المؤسسة العامة لتمويل الدورات الرياضية، المؤسسة العامة للاسكان: كما اولت اهتماماً خاصاً اعادة اعمار وسط بيروت عن طريق شركة سوليدير التي انجزت جزءً كبيراً من اهدافها، وغني عن القول ان مشروع وسط بيروت هذا يعتبر من اكبر المشاريع العالمية ان لم يكن اكبرها على الإطلاق.

وها ان لبنان يعود الى الخريطة العالمية تؤمه الوفود الرسمية والشركات ورجال الاعمال، وتعقد فيه المؤتمرات الدولية، ويقصده السائحون والمصطافون. وتلجأ اليه شيئاً فشيئاً الرساميل اللبنانية المتواجدة في الخارج وبعض الرساميل العربية.

لا يسعنا الا ان نسجل لهذه الحكومات نجاحها في كثير مما اقدمت عليه من اعمال.

غير انه لا يسعنا الا ان نسجل عليها، عدداً من الاخطاء يطاول، في ما يطاول، شؤون الرعاية والانماء. ونكتفي بالاخطاء الجسيمة التالية:

١ ـ انفقت الدولة خلال سنوات بعد الحرب ما لا يقل عن ٣٠ مليار دولار، منها، في نهاية عام ١٩٩٨ حوالء ١٨,٥ مليار دولار ديون داخلية وخارجية. لقد انفقت اكثر من قدرتها على الانفاق. واذا بنا نتخبط الان في مآزق مالية خطيرة: ديون قد يستحيل

سدادها، وعجز في الموازنة قد يستحيل، بل يستحيل التغلب عليه في المدى المنظور، وخدمة للدين العام تنهش سنوياً معظم واردات الدولة. وفي ما يلي، بالارقام، بعض ملامح الزمة المالية.

بلغ عجز الموازنة ٥٩٪ في عام ١٩٩٧ وتاكل ٢٢٪ من الناتج المحلي في حين يجب ان لا يزيد عن ٣٪ من هذا الناتج. واذا كان هذا العجز لم يتجاوز ظاهرياً ٤٣٪ في موازنة ١٩٩٨ فذلك لان الدولة اغفلت رصد الاعتمادات اللازمة لتسديد ما يستحق عليها من اموال، اهمها ما يلزم لتمويل سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام ابتداءً من عام ١٩٩٦، وغلآت المعيشة المترتبة هي ايضاً للقطاع العام منذ عام ١٩٩٦، كما اغفلت حقوق المستشفيات، والمتعهدين، والمهجرين، والضمان الاجتماعي وغير ذلك. تتراوح نسبة الدين العام البالغ ١٨,٥ مليار دولار ونصف في نهاية عام ١٩٩٨ بين ١١٠٪ و١٢٠٪ من الناتج المحلي في حين يجب ان لا تتجاوز ال ٦٠٪ من هذا الناتج.

وبلغت خدمة الدين العام ٩٠,٩٤٪ من مجموع واردات الدولة في موازنة عام ١٩٩٧. واذا ما انخفضت الى ٧٥٪ من مجموع هذه الواردات في عام ١٩٩٨ فذلك لان مبالغ ضخمة من المستحقات على الدولة لم تدفع الى اصحابها كما سبق القول، في حين ان هذه النسبة يجب ان لاتتعدى ٦٪ الى ٧٪ من الواردات. وفي تعاظم خدمة الدين العام بالنسبة للواردات تكمن الكارثة الوطنية الكبرى التي تتجاوز في خطورتها جميع المعضلات الاخرى، وتؤدي، اذا لم نتمكن من كبح جماحها، لا سمح الله، الى فوضى اقتصادية واجتماعية وامنية من شأنها الاجهاز على البلد بكامله.

٢ ـ واخطأت الدولة في تحديد اولويات المشاريع التي قامت بها. ما من لبناني الا ويعترف بان مسلتزمات الامن وشؤون الكهرباء والمياه والاتصالات تستدعي الانفاق والانفاق السريع. ولكن اين الأولويات واين الالحاح في تشييد مطار يتسع ل ٦ ملايين مسافر، وفي تشييد القصور الحكومية والنيابية الفخمة، والمدينة الرياضية، والانفاق، والجسور والاوتوستراد! فضلاً عما رافق هذا الانفاق من اسراف وهدر؟

٣ ـ ومن الاخطاء الجسيمة ان الدولة اهملت الشأن الاجتماعي اهمالاً فادحاً البطالة بلغت اقى درجاتها اذ تدور حول ٢٢٪ من اليد العاملة بين بطالة ظاهرة ومقنعة. والحد الأدنى للمعيشة لا يقوى على سداد فواتير الكهرباء والهاتف، فضلاً عن تواجد حد ادنى للقطاع العام وآخر للقطاع الخاص خلال بضع سنوات. وحدث، ولا حرج، عن اوضاع كبار السن والعجزة في القطاعين العام والخاص، وعن اوضاع المهجرين وما يعانون من تسويف واذلال وهدر كرامات. وعطآت الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وعن عطآت تعاونية موظفي الدولة تكاد لا تسد ٥٠٪ من الكلفة الحقيقية التي يتكبدها اصحاب العلاقة، يضاف الى ذلك الفترة الطويلة التي تفصل بين تاريخ تكبد النفقة وبين تاريخ تأدية التعويض عنها. لائحة الثغرات في الحقل الاجتماعي طويلة. وقد يكون اكثر الامور ايلاماً ما يواجه المواطن من عناء وشقاء، واكاد اقول من استجداء، قبل الحصول على أي تجاوب من قبل الدولة في المجالات الحياتية، بدلاً من ان تندفع الدولة من تلقاء ذاتها لمعالجة مواطن الضعف في الجسم الاجتماعي ونحن في المجلس الوطني لقدامى الموظفين اصحاب الخبرة في هذا الشأن.

٤ ـ وفي الاصلاح الاداري لم تكن الحومة الاخيرة في العهد السابق اسعد حظاً منها في المجالات الاخرى. ربما يكون قانون سلسلة الرتب والرواتب وقانون تسوية المعاشات التقاعدية لقدامى الموظفين وان صدرا على يدها او بموافقتها قد عوضا بعض الشيء عن الكثير الذي فاتها في موضوع الرعاية والانماء في الحقل الاداري.

* * *

هذه لمحة خطفة عن تجربة القطاع العام اللبناني حتى الان في تحقيق اهداف الرعاية والانماء. تناوبت على هذا القطاع حالات يقظة وحالات غفلة، اقدام حيناً وتباطؤ حيناً آخر. تقدم هنا وتخلف هناك. نصوص جيدة وتطبيق سيء وبالعكس، مسؤولون سياسيون واداريون يتحلون بالمعرفة والتجرد وآخرون يفتقرون الى ذهنية رجل الدولة فينتهكون القانون ويدنسون المصلحة العامة. ويبقى ان السمة الغالبة للقطاع العام اللبناني انه لا يزال مقصراً في تحقيق اهداف الرعاية والانماء، او انه لا يزال في بداية طريق طويل.

ويشاء القدر، ونحن في مثل هذا الوضع الحائر المضطرب حول شؤون الرعاية والانماء، ان تكون الدولة عاجزة عن القيام بهذا الواجب الوطني الحساس لعدم توفر الامكانات المادية لديها بعد ان اغرقت في الديون.. ولذلك اخذت الاصوات ترتفع منادية بالخصخصة، بحيث توكل الدولة بعض مهامها او بعض مرافقها الى القطاع الخاص، ما يؤدي الى اصابة عصفورين بحجر واحد: تدخل الى الخزينة بعض الاموال التي هي بأشد الحاجة اليها، وتؤمن الخدمة العامة على وجه افضل اخذاً بمقولة «ان الدولة تاجر فاشل». وتدل التجارب العالمية على ان التنمية الافضل هي التي يتولاها القطاع الخاص، على ان يتم التخصيص عبر نصوص قانونية وتنظيمية سليمة يأخذ بالاعتبار زيادة موارد الدولة، ومشاركة جماهيرية واسعة، واشرافاً حكومياً قوياً.

ويشاء القدر ان تتم هذه النقلة النوعية المهمة مع اطلالة هذا العهد الذي يتسم رئيساً وحكومة، بالنظافة والمعرفة والسلطة والذي يعلق عليه اللبنانيون ما تبقى لهم من آمال. ولا اخاله الا آخذاً بيدهم محققاً لطموحاتهم.

عشتم وعاش لبنان

بيروت في ٢٠ شباط ١٩٩٩

Friedrich-Ebert-Stiftung Bonn Bibliothek

المحاضرة الثانية

تجربة الخصخصة في بعض الدول المجاورة

المحاضر

الدكتور كمال شحادة

تجربة الخصخصة في بعض الدول المعاصرة

الدكتور كمال شحادة مستشار وزير الاقتصاد والتجارة

السبت/٢٠ شباط/ ١٩٩٩

أيها الحضور الكريم،

يسعدني ويشرفني أن أشارك في هذه الندوة حول التخصّصية في لبنان. وأود أن أشكر الجمعية التعاونية الثقافية لخريجي المعهد الوطني للإدارة والإنماء ومؤسسة فريدريش إيبرت على تنظيم ندوة حول هذا الموضوع. وتأتي هذه الندوة في الوقت المناسب:

أولاً: لأن الحكومة اللبنانية في صدد دراسة خطة للتخصصيّة.

ثانياً: لأن الدروس والعبر من تجربة دول معاصرة في التخصصيّة كثيرة ومهمّة جداً.

أن تجربة التخصيصية في الدول المعاصرة ناجحة عموماً، وان كانت هناك ثغرات مردّها سوء إدارة لعملية التخصصية أو عدم تأمين الشفافية والمحاسبة والمشاركة لعملية التخصيصية. وأهم نتائج تجربة تزيد عن العقدين من التخصيصية تلّخص بالعناوين التالية:

أولاً: إرتفاع في عائدات التخصيصية من حوالء ٥ مليار دولار أميركي (د.أ.) سنوياً ما بين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ الى ما يعادل ١٠٠ مليار (د.أ.) سنوياً منذ منتصف التسعينات. وكانت عائدات التخصيصية أهم عامل في تخفيض عجز المالية العامة.

ثانياً: زيادة في الإستثمارات الأجنبية في الدول النامية. وقد شكلّت الإستثمارات في عمليات التخصيصية الجزء الأكبر (أكثر من ٥٠٪) من هذه الإستثمارات.

ثالثاً: في معظم الدول التي نجحت في إدخال منافسة في تقديم الخدمات العامة أو في مراقبة الشركات الخاصة في هذه القطاعات (مواصلات، كهرباء، الخ...) إنخفضت أسعار هذه الخدمات.

ولم يقتصر هذا النجاح على الدول الأوروبية، بل تعدّاها ووصل الى دول أميركا اللاتينية والفلبين وغيرها من الدول.

رابعاً: نتيجة لزيادة الإستثمارات في القطاعات المحوّلة للقطاع الخاص، زادت نسبة التوظيف وتحسّنت مداخيل العاملين وزادت إنتاجيتهم.

وإذا أردنا تلخيص أهم دروس وعبر التخصيصية في الدول المعاصرة، يجب التركيز على الدروس التالية:

١ ـ على الدولة أن تحدد أهداف التخصيصية وإن تصّب التخصيصية في إطار سياسة إقتصادية شاملة تصحّح المالية العامة وتؤمن المناخ المؤاتي للإستثمار.

٢ ـ على الدولة أن تضع هيكلية واضحة وشفافة ومسؤولة لإتخاذ القرارات المتعلقة بالتخصيصية.

٣ ـ على الدولة أن تستعين بجهاز متخصص للتحضير للتخصيصية ولتقديم خيارات واضحة ومدروسة للسلطات السياسية. على أن يكون الجهاز التقني بمنأى عن التجاذبات السياسية وإن كان خاضعاً للجهاز التنفيذي.

٤ ـ على الدولة أن تولي الشأن الإجتماعي الأهمية القصوى وأن تتحمل مسؤولياتها

كاملة تجاه العاملين في القطاعات المحوّلة للقطاع الخاص وذلك وفقاً للقوانين المتبعة.

٥ ـ على الدولة وضع التشريعات اللازمة وخلق الأجهزة الرقابية والتنظيمية لتأمين المنافسة في القطاعات المحولة للقطاع الخاص ولمراقبتها وذلك لتفادي تحويل إحتكار يملكه القطاع العام الى احتكار يملكه القطاع الخاص.

ولا شك أن التحدي الأخير هو الأهم لنجاح عملية التخصيصية في لبنان.

٢

اليوم الثاني

الأحد ٢١ ـ ٢ ـ ١٩٩٩

المحاضرة الثالثة

مفهوم الخصخصة وتطورها التاريخي حتى اليوم

المحاضر

الدكتور سمير طنوس

كلمة الاستاذ غالب أبو زين

في تقديم الدكتور سمير طنوس

ايها الضيوف والزملاء الكرام

اهلاً بكم في صبيحة هذا اليوم الثاني من ايام الندوة الثقافية التي تقيمها الجمعية التعاونية الثقافية لخريجي المعهد الوطني للأدارة والانماء بعنوان «الخصخصة في لبنان» وإذا كان ما استمعنا اليه في محاضرات امس بفضل السادة المحاضرين وهم من نخبة اصحاب العلم والخبرة في هذا المجال فإن مساهماتكم ونقاشكم ايها الزملاء قد أغنى هذه الندوة.

ولعل اليوم سيكون على غرار الامس خاصةً واننا نستضيف لهذه المحاضرة اخاً كبيراً وصديقاً عزيزاً هو الدكتور سمير طنوس، الذي تعرفونه جميعاً.

مفهوم الخصخصة وتطورها التاريخي حتى اليوم

د. سمير طنوس

مقدمة:

عادت الأصوات من جديد تطالب الدولة بالابتعاد عن التدخل في الحياة الاقتصادية والعودة الى اقتصاد السوق معتبرة ان قوانين العرض والطلب ومبدأ الحرية الاقتصادية القائم على عفوية السوق كفيل وبشكل مطلق بتحقيق التوازن الاقتصادي المنشود واطلقوا على هذه المرحلة التي نعيشها مرحلة (الانكماش المؤقت) لتحل مكان تعبير الازمة الاقتصادية التي مرت بها الدول الصناعية بعد الحرب العالمية الأولى وأزمة ١٩٢٩ والحرب العالمية الثانية والتي تمثل في نظرهم مراحل عابرة فرضتها ظروف قسرية استثنائية ناتجة عن ظروف الحرب وما رافقها من ويلات وخراب ودمار. انعكست سلباً على البنية الاقتصادية الاجتماعية مما استتبع في ذلك الوقت تدخل الدول لانقاذ بعض فروع الانتاج او المشاريع من الافلاس او التوقف عن العمل.

ان تدخل الدولة وتوسيع وظائفها في تلك الفترة وكمايقول اللورد كينز[١]: كانت

(١) النظرية العامة في الاقتصاد. ترجمة نهاد رضا ـ منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت ـ ص. ٤١٩ .

الوسيلة الوحيدة الممكنة لتجنب تهدم المؤسسات الاقتصادية تهدماً تاماً وكشرط للقيام بالمبادرة الفردية بنجاح.

ومع عودة الاستقرار وتعاظم دور النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص في الدول الصناعية الرأسمالية عادت المطالبة من جديد بوجوب اعادة الامور الى ما كانت عليه من قبل بإعادة هذه المشاريع الاقتصادية وخصخصتها ونقل ملكيتها من القطاع العام الى القطاع الخاص.

واذا كان هذا الامر ممكناً في تلك الدول الصناعية كبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان وكندا... الخ. حيث يلعب القطاع الخاص الوطني دوراً رائداً في النشاط الاقتصادي ويتمتع بالقدرة على الادارة وحسن الاداء ومرافقة عملية الانتاج في جميع مراحلها ان على صعيد التمويل والتسويق او على صعيد الخبرة الفنية والتكنولوجية. ولكن السؤال الذي يطرح هنا:

اذا كان هذا المجال متاحاً للقطاع الخاص الوطني في تلك الدول الرأسمالية الصناعية، فهل هو متاح في الدول النامية وفي الدول الاشتراكية بعد سقوط جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفياتي؟

- هل ان القطاع الخاص الوطني في دول العالم الثالث قادر على اخذ المبادرة في ادارة النشاط الاقتصادي ام ان هذه المشاريع الاقتصادية ستعود من جديد فريسة للاستثمارات الاجنبية والشركات المتعددة الجنسية مع ما يستتبعه ذلك من تبعية اقتصادية تسمح للدول الرأسمالية بالعودة من نافذة الاقتصاد والعولمة بعد ان خرجت من باب السياسة بحصول الدول على استقلالها السياسي؟
- هل ان الخصخصة في دول العالم الثالث تعني من جديد غياب تلك الدول عن ممارسة حقها الطبيعي في سيادتها على ثروتها الطبيعية ونقل ملكية وادارة مشاريعها الاقتصادية لمصلحة الاستثمارات الاجنبية والشركات العبر ـ قارية؟

واخيراً وليس آخراً:

- هل صحيح ان حصيلة الأموال الناتجة عن عملية الخصخصة في تلك الدول ستسمح بإيجاد موارد اضافية تسمح بتخفيض عبء المديونية الخارجية وتسمح بتعبئة تلك الموارد لتمويل عملية التنمية؟
- اسئلة سنحاول الإيجابة عنها في استعراضنا للموضوع الذي نحن في صدد معالجته تحت عنوان:

مفهوم الخصخصة وتطوره التاريخي حتى اليوم.

١ ـ ماهية الخصخصة:

في بداية الثمانينات شاع مصطلح (Privatisation) غير انه لا يوجد اتفاق حول التعبير في اللغة العربية فيقال عنه تمليك الخواص او تمكين الخواص تنامي القطاع الخاص ـ او التحول نحو القطاع الخاص ويستعمل اصطلاح التخصيصية او التخصيص ـ تحرير المشروع اللاتأميم ـ الباب المفتوح ـ الشعبوية التاتشيرية ـ.

اذا أردنا تعريف هذه الظاهرة التي اصبحت موضوعاً رئيسياً يتم تداوله في معظم دول العام، فانها تعني تحويل عدد كبير من المشاريع الاقتصادية والخدمات الاجتماعية التي لا ترتبط بالسياسة العليا للدولة الى القطاع الخاص. فالدولة، في مفهومها الحديث، تهتم بالأمور الكبيرة كالامور السياسية والإدارية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي ترتبط بسياستها العلايا، اما سائر الأمور الأخرى من اقتصادية واجتماعية وحياتية فهي تؤمن من قبل القطاع الخاص وذلك في اطار القوانين والانظمة التي تضعها الدولة وتنظم من خلالها عمل القطاع الخاص.

ولا يمكن فهم الخصخصة الا في ضوء تغير مفهوم الدولة في التسعينات. نعلم ان دور الدولة في القرن التاسع عشر كان محصوراً في توطيد الامن وارساء العدل وتحقيق العدالة الاجتماعية ورد الاعتداءات الخارجية. ولكن الدولة في مطلع القرن العشرين، اضطرت

بحكم الظروف الموضوعية الداخلية والخارجية ان تتدخل في كثير من الميادين الاقتصادية والاجتماعية. وقد وسعت الدولة نشاطها واخذت تهتم بأمور اقتصادية واجتماعية تأميناً للمصلحة العامة.

لكن الاساليب الحكومية هذه التي اعتمدت سابقاً في معظم الدول اظهرت فشلها مما ادى الى التراجع المستمر في الاداء الاقتصادي للدول النامية والعجز الكبير الذي بدأ يظهر في ميزان مدفوعاتها والتراجع المستمر في معدل نموها الاقتصادي.

ويعود فشل تلك الاساليب الى الاسباب التالية:

- العقلية الادارية القائمة عامة في القطاع العام على التكرار وعدم التجدد.
- غياب روح المبادرة.
- التداخل السياسي مع الواقع الاداري والاقتصادي.
- عدم قدرة تلك الاساليب على اتخاذ قراراتها بشكل مرن وسريع ومستقل.
- عدم وجود الرجل المناسب في المكان المناسب.

ان هذا الفشل ادى بعدد كبير من الدول الى تغيير ادائها الاقتصادي ليتماشى مع المبادئ الاقتصادية الحديثة السائدة. ونرى اليوم ان معظم تلك الدول هي في اطار تكوين مفهوم جديد للدولة ينسجم مع المبادى الاقتصادية الحديثة السائدة في العالم، مع العلم ان تلك المبادئ مأخوذة من القطاع الخاص، وهي:

- الاستهلاكية (Consumerism) وهو المبدأ الذي يقوم على حفظ حقوق المواطن تجاه الدولة والشركات الخاصة او العامة الكبيرة وحقه في النوعية والامان (Security and Quality) في جميع مجالات الخدمات العامة والمنتجات.
- تقليص القيود القانونية (Déregalation) وهو المبدأ الذي بدأته الولايات المتحدة في قطاعات الهاتف والطيران والمصارف في اوائل الثمانينات. وقد امتد تطبيق هذا المبدأ الى اليابان وفرنسا وغيرها من الدول التي تعمل على تقليص القيود القانونية ما امكن.

مما يتيح للمبادرة الفردية ان تساهم أكثر في المصلحة العامة ومما يتيح للمنافسة التجارية الداخلية والعالمية ان تؤدي دوراً اكبر في ايصال الخدمات للمواطنين بشكل افضل وباسعار أقل.

- العالمية (Mondialisation) وهي الظاهرة التي تكاد تحول اقتصاد العالم الى سوق اقتصادية واحدة حيث الشركات الكبرى تعامل الاسواق المحلية والدولية كانها وحدة انتاجية تسويفية تكاد ان تكون واحدة.
- التجارة العالمية الحرة (Free Trade) وهي الظاهرة التي فتحت اسواق العالم كلها امام الشركات الكبرى التي حولت تلك الاسواق الى سوق واحدة مما ادى اقتصادياً الى زوال الحدود بين الدول لولا بعض الاجراءات التي ما زالت الدول تأخذ بها.
- قوانين منع الاحتكارات والكارتلات (Anti - Trust and Anti - Monopoly) وقوانين تشجيع المنافسة عن طريق قوانين التجارة العادلة (Fair Trading) وكل ما يتبع ذلك من تشجيع للمنافسة وكسر الاحتكارات او طرق الحد من الضاربة التجارية.
- قوانين محاربة الفساد حتى ان هنالك تفكير ورد في آخر تقرير لمؤسسة الانماء التابعة للأمم المتحدة بانشاء منظمة عالمية تحارب الفساد وتصدر التقارير حوله في كل بلد.

واستناداً الى المفهوم الجديد للدولة وانسجاماً مع المبادئ الاقتصادية الحديثة، غيرت معظم الدول تشريعاتها الاقتصادية والاجتماعية. في بريطانيا مثلاً بدأت الحكومة باتباع اسلوب التشابه في العمل بين القطاعين الخاص والعام بغية تحسين نوعية الخدمات التي يؤديها القطاع العام وللحد من خسائره، اليابان والمانيا ودول اخرى يلجأون الى تقليص القيود القانونية في القطاعات المهمة تمشياً مع مبادئ الاقتصادية الحديثة. الى جانب هذه المبادئ، هناك اقتناع عام لدى الدول النامية بأن عليها استعمال مواردها الاقتصادية بشكل جيد وفعال لأن المساعدات الاقتصادية والهبات والسلفات لم تعد هي الحل الذي تلجأ اليه الدول النامية نظراً لتلكؤ الدول المتقدمة وفرضها شروطاً عند اعطائها ولكثرة عدد الدول التي كانت تطلب تلك المساعدات، مما أدى بالدول المتقدمة الى الاقتناع أو أعطاء تلك

الدول نذراً يسيراً من طلباتها ولهذه الاسباب فان عدم استعمالها لمواردها الاقتصادية وعدم تكيفها مع المبادئ الاقتصادية الحديثة سوف يؤدي بها الى مزيد من التخلف والانهيار.

باختصار، ان المفهوم الجديد للدولة بدأ يطبق في عدد كبير من الدول، وهو يقوم على ان تتدخل الدولة فقط حيث يجب أي في الأمور المرتبطة بالسياسة العليا للدولة فقط، وان يكون هدف تدخلها:

- توجيه الاقتصاد بما يخدم المصلحة العامة وزيادة الانتاج العام (Weath Creeation).
- تزخيم وتنظيم المبادرة الفردية ومنع الاحتكار والفساد.

تأمين التوازن الاجتماعي.

اما سائر الأمور الحياتية والمرافق الاقتصادية فانها يجب أن تؤمن من قبل القطاع الخاص نظراً لطبيعتها وقدرة هذا القطاع على التحرك بمرونة أكبر وفاعلية أكثر.

٢ ـ أسباب الخصخصة:

تتلخص اسباب الخصخصة بما يلي:

- ازالة العبء المالي والاداري عن الدولة.
- اعادة ضخ الأموال المتأتية في خزينة الدولة لاستخدامها في مشاريع وتخفيض العجز والديون.
- دمج رأس المال الوطني الخاص الداخلي والخارجي بمشاركته في شراء الاسهم.
- تقديم خدمة افضل باسعار يشارك في تحديدها المشترع، الى جانب أطر الرقابة وهذه الأمور، اضافة الى اجراءات قانونية ملائمة من شأنها منع الاحتكار والاستغلال.
- اطلاق الاقتصاد الوطني وتخليصه من الركود الحالي، دون الوقوع في التضخم.

- تشجيع المزاحمة وصولاً الى خدمة افضل ونتائج اقتصادية افضل في بعض المجالات الاقتصادية الحيوية التي هي بطبيعتها تجارية وتنافسية وليست مجالات لادارتها عن طريق الاحتكار من الدولة.
- تأمين التمويل الضروري لقطاعات حيوية عن طريق اشتراك الرأسمال الوطني والأجنبي وليس عن طريق الاستيدان.

٣ ـ أشكال الخصخصة:

كانت الفكرة الأولى عن الخصخصة هي:

- نقل ملكية او مؤسسة يملكها القطاع العام الى ملكية القطاع الخاص من افراد وشركات. اما اذا تعذر نقل الملكية فيجري نقل ادارة المؤسسة من القطاع العام الى القطاع الخاص.
- حل مؤسسات الدولة وجعلها تقوم باعمال تقتصر على عمل (الدركي) المسؤول عن امن المواطنين وستؤمن لها لأنها تتمة لمشروع الخصخصة وتصغير لحجم الدولة التي تفرض الضرائب بتمويل مؤسساتها.

ان هذا التحويل الى القطاع الخاص يتم في أشكال عدة نستعرضها بإيجاز:

نقل ملكية ادارة المؤسسات العامة وسواها بشكل كامل من يد الدولة الى يد القطاع الخاص، أي بيع تلك المؤسسات للقطاع الخاص لقاء الحصول على أموال سائلة وبموجب هذا البيع تصبح المؤسسات المباعة خاضعة لقوانين مؤسسات القطاع الخاص التجارية.

تحويل ادارة المؤسسات العامة الى يد القطاع الخاص مع احتفاظ هذه المؤسسات بالملكية، وهذا ما يسمى عقد الادارة (Management Contrat)وهذا الشكل قائم على افتراض ان درجة الكفاءة الاقتصادية لا ترتبط بملكية المؤسسات والادارات العامة بل بادراتها وفقاً للطريقة المتبعة في القطاع الخاص. وبموجب هذا العقد تتقاضى الشركة

بدل اتعاب الادارة لكنها لا تستفيد مباشرة من الاداء المالي للمؤسسات العامة حيث تذهب هذه الاستفادة مباشرة الى الدولة التي تستفيد من تحسن اداء الادارة.

تحويل ملكية وادارة المؤسسات العامة الى القطاع الخاص لفترة زمنية معينة مقابل تقاضي الدولة عائداً مادياً متفقاً عليه وهذا ما يسمى عقد الاستثمار (Lease Contrat) وبموجب هذا العقد تستثمر احدى مؤسسات القطاع الخاص مؤسسة عامة، ملكية وادارة، لمدة زمنية مقابل عائد مادي محدد مسبقاً وتدار هذه المؤسسة من قبل المؤسسة الخاصة على حساب هذه الأخيرة، ولا تستفيد الدولة بالتالي من العائد المالي لتلك المؤسسة، الا اذا نص عليه عقد الاستثمار. لكن الفرق مع عقد الادارة، ان صاحب عقد الاستثمار يتصرف كانه مالك بخصوص كل الأمور العملانية من توظيفات وتأدية الخدمات وبالاتفاق مع الدولة بالامور الاستراتيجية كالتوسعة والتعرفة.

ـ مشاركة القطاع الخاص في مؤسسات القطاع العام، ادارة وملكية بحيث تبقى الدولة الشريك الأساسي كي يتاح لها تقرير السياسة العامة واتجاه الخدمات وهذا ما يعرف بالمؤسسات المختلطة (Joint Ventures) وهذه الطريقة يخف تطبيقها أكثر فأكثر لأن القليل من الشركات في العالم تتحمس لهذه المشاركة تخوفاً من التدخلات السياسية الموجودة في القطاع العام.

ـ التحويل على طريقة (B. O. T.) وذلك بموجب عقد تتعهد به الدولة الى مؤسسة خاصة لكي تبني مرفقاً عاماف وتديره لفترة زمنية محددة تكون فيها مسؤولة بالكامل عن هذا المرفق وتستفيد من ادائه المالي ان يعاد المرفق الى الدولة بعد انتهاء الفترة المحددة.

المراحل التاريخية للخصخصة:

بريطانيا:

كانت المملكة المتحدة الرائدة في تطبيق سياسة الخصخصة المعتمدة حالياً في العديد من البلدان والتي تعتبر العنصر الأساسي في الاستراتيجية الاقتصادية للحكومة والمتمثلة في

تحقيق هدف مزدوج ألا وهو تطوير فعالية المشاريع وتشجيع عدد كبير من الاشخاص على ان يصبحوا مساهمين.

وانجزت الخصخصة بطرق عدة في المملكة المتحدة عبر بيع القطاع الخاص جزئياً او كلياً. وكان لهذا الأمر تأثير أساسي مؤاتٍ حيث ان انتاجية عدد كبير من المشاريع التي تم تخصيصها ازدادت بشكل ملحوظ وقد تميزت سياسة الخصخصة في المرحلة الأولى بتطبيقها على المشاريع التي تمارس اعمالها في شروط قريبة لتلك الموجودة في القطاع الخاص، ولكن برنامج (الخصخصة) مقرر له ان يتسع حتى يشمل الصناعات الوطنية المتحكرة من قبل الدولة (كقطاعات المياه والكهرباء وغيرها) حيث يقدر ان يتراجع الدور الاقتصادي للدولة الى ثلث عما كان عليه عام ١٩٨٩.

وقد تنازلت الحكومة عن الاحتكار القانوني لبعض الصناعات الوطنية المتبقية وادخلت جدولاً للاجراءات الأخرى لتشجيع المنافسة وزيادة الانتاجية.

عام ١٩٧٩ أعلنت مارجرت تاتشير Thatcher وحكومتها التزامها بتحويل المشروعات المملوكة للدولة الى القطاع الخاص وبالتحديد تحويلها الى اسهم وانصبة خاصة وتقول عن السياسة الداخلية: كان التضخم يتسارع والاجور في القطاع العام خارج نطاق السيطرة وتقديرات الانفاق العام في تزايد بينما تقديرات العوائد في تناقص مع ارتفاع النفط.

كانت حصة الصناعة الوطنية عام ١٩٧٩ نحو ١٠,٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي وأكثر من ١٤,٣٪ من الأصول الثابتة وشغلت أكثر من مليوني عامل واحتلت مكاناً هاماً في القطاعات التي تعني بالتصدير والطاقة والاتصالات، والتعدين والانشاءات البحرية.

ففي العام ١٩٧٩ بيع ٥٪ من أسهم شركة (British Petroleum) تبعة عام ١٩٨١، وفي اول واكبر عملية خصخصة بيغ أغلبية نشاطات شركة (British Aerospace) ومن ثم تبع ذلك بيع نحو ٥٠,٢٪ من نشاطات شركة (British Telcom) عام ١٩٨٤. وعملية الخصخصة الاخيرة هذه أنشأت حقبة مهمة إلا وهي الدخول المهم للشركة في البورصة

بشكل لم يحدث سابقاً في العالم. وفي نهاية عام ١٩٨٩ تم خصخصة ٢٩ مشروعاً ضخماً وعدد من فروع الصناعات الوطنية وبعض الشركات الأخرى وترتب على ذلك تحويل حوالي ٨٠٠ الف عامل الى القطاع الخاص. وحدث بنتيجة ذلك كله تحول اساسي في بنية القطاع الوطني في العام ١٩٧٩ بحيث تراجع دور القطاع الحكومية الى النصف.

لقد تمركزت عمليات الخصخصة الأولى في المشاريع التجارية التي كان معظمها في منافسة مع الشركات التابعة للقطاع الخاص. وبسبب النتائج المثمرة، ادخلت الحكومة برنامج الخصخصة الى المؤسسات التي تتضمن بضع عناصر من (الاحتكار الطبيعي) وقد ارتفعت المداخيل من الخصخصة الى ٢٤,٥ مليار جنيه، منها ٧,١ مليار جنيه خلال عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩.

فرنسا:

اما فيما خص التجربة الفرنسية فكانت خجولة في بداية الامر بسبب وجود رئيس جمهورية اشتراكي على رأس السلطة. وقد بدأت عملية الخصخصة بعد مجيء حكومة السيد شيراك سنة ١٩٨٦ وتعيين وزيراً خاصاً لشؤون الخصخصة. وفي ١٠ أيلول ١٩٨٦ أعلن السيد جاك بلدور، وزير المالية آنذاك، بيع ثلاثة شركات حكومية الى القطاع الخاص وهي:

- شركة باريباس وهي مصر كبير للأستثمار.
- شركة AGF للتامين.

وقدرت موجودات هذه الشركات بـ ٩ مليون دولار.

وقد عرفت عملية الخصخصة في بدايتها خلافاً سياسياً بين اركان الحكم (الرئيس ميتران وجاك شيراك) فالرئيس ميتران عارض تسريع العملية بينما كان السيد جاك شيراك يريد ان تصل العملية الى حدودها القصوى بأسرع وقت ممكن.

كنـدا:

بدأت كندا عملية الخصخصة عام ١٩٨٤ عند وصول مالروني الى سدة رئاسة الوزارة. وقد وعد ببيع القطاعات الحكومية بمبلغ ١,٥ بليون دولار. وبعد سنتين أي في العام ١٩٨٦ حقق ربع ما وعد به. في العام ١٩٨٧ تم تعيين السيدة (ماغدو غال) وزيرة لشؤون الخصخصة التي اشرفت على الشركة الكندية لتطوير الاستثمارات وهي شركة قابضة انشأتها الدولة لتدبير موجودات الدولة المقدرة بحوالي بليون دولار، والشركة تملك القدرة على قبول او منع تحويل القطاعات الحكومية الى القطاع الخاص.

الخصخصة شملت قطاعات حكومية عدة. تم بيع شركة دى هافلاند للطيران الى شركة (بوينغ) بمبلغ ١١٥ مليون دولار. اما شركة طيران كندا فان الموضوع بقي معلقاً لجهة الثمن. هناك أيضاً شركات عدة طرحت للبيع والشركات هي شركات الخدمات الهاتفية وشركات اليورانيوم، السكك الحديدية والشركات البترولية.

اسبانيا:

اما فيما خص اسبانيا فقد بدأت عملية الخصخصة في اسبانيا في أواخر الثمانينات. وقد بدأت الهيئة الشرفة على الخصخصة (INI) برنامجاً مكثفاً لخصخصة عدد كبير من القطاعات الحكومية يشمل الخدمات الكهربائية وشركات الورق والطيران وسواها.

وتشرف شركة (INI) على ٦٣ مشروعاً حكومياً معد للبيع. وقد حققت تلك المشاريع خسائر كبيرة مما دفع شركة (INI) الى بيعها وبين تلك المشاريع شركة المياه الوطنية التي تملك الدولة ٣٧٪ من اسهمها وشركة الورق الوطنية وشركة بيميكس للنفط الخام وشركة ريسبول للنفط وشركة ايبيريا للطيران. وقد اشترت هذه الشركات مجموعات مالية من الولايات المتحدة سويسرا، المانيا واليابان.

دول أوروبا الشرقية:

طرح موضوع الخصخصة في دول أوروبا الشرقية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي

وسقوط جدار برلين والعودة والانفتاح لسياسة السوق واصبحت الخصخصة هي الموضوع الرئيسي في المانيا الشرقية. هناك ٧٤٠٠ مشروعاً حكومياً تم بيعها. المؤسسة التي تتولى هذا الموضوع فتحت خمس عشر فرعاً لها في كل المدن الالمانية (الشرقية). الفروع تتولى خصخصة الشركات التي تضم اقل من ١٥٠٠ عامل. اما المشاريع الكبرى فيتم خصخصتها عن طريق المكتب الرئيسي للمؤسسة في برلين.

بولنـدا:

في بولندا، هناك وزارة للخصخصة تشرف على الموضوع مباشرة لكن الدولة تملك حصصاً في الشركات التي يتم تحويلها الى القطاع الخاص. والى جانب الخصخصة هناك طرق اخرى تعتمدها بولونيا لادارة المرافق العامة ومنها:

- المشاريع المشتركة.
- تصفية المؤسسات الحكومية.
- تجزئة المؤسسات الحكومية الى مشاريع صغيرة قبل تحويلها الى القطاع الخاص.

هنغاريـا:

في هنغاريا هناك هيئة حكومية تشرف على الخصخصة وتهدف الى تحويل عدة شركات حكومية كبرى وأكثر من ١٠,٠٠٠ مشروع صغير الى القطاع الخاص. هناك ايضاً مشروع يدعى الخصخصة الذاتية وقد أرسي لدعم وتسريع عملية خصخصة الشركات الصغيرة والمتوسطة حيث يتم بيع تلك الشركات الى موردیها وعمالها ومستخدميها.

وتدل التقديرات على ان ٤٠٪ من القطاعات الحكومية هي قطاعات خاسرة. وتسعى الحكومة من خلال الخصخصة الى تخطي بعض الازمات ومنها:

- التراجع في معدلات النمو.
- التضخـم.

- الخسائر في ميزان المدفوعات.

تشمل عملية الخصخصة معظم القطاعات التي تؤمن الخدمات الحياتية. وتسعى الحكومة في تمويل العلمية الى جذب رؤوس الاموال الاجنبية في اميركا ودول اوروبا الغربية.

دول اميركا اللاتينية:

الارجنتين:

بدأت عملية الخصخصة عام ١٩٨٩ بدعم مباشر من رئيس الجمهورية وقد باعت الارجنتين محطات الإذاعة، واربع محطات بتروكيمائية وشركات الكهرباء والمياه وشركات الغاز والبترول والخطوط البحرية الى القطاع الخاص. كما ان الدولة اعطت رخصاً لبعض الشركات الخاصة لاستثمار ١٠,٠٠٠ كليومتر من الطرقات العامة و٥٠٠ كيلومتر من السكك الحديدية.

وقد شملت الخصخصة تحديداً:

- الخدمات الهاتفية وقد اشترته شركات اسبانية وبريطانية وارجنتينية وفرنسية.
- شركة الطيران التي اشترتها شركة ايبيريا الاسبانية.
- القطاع المصرفي (المصارف المركزية في المقاطعات) وسوف تتحول الى القطاع الخاص.

المكسيـك:

سجلت المكسيك حتى **الآن خطوات متقدمة في مجال الخصخصة**. فقد باعت شركة الهاتف الوطنية بمبلغ ٦ بليون دولار. وقد اشترت الحصة الأكبر من الشركة مجموعة فرنسية ـ اميركية ـ مكسيكية.

وهناك ايضاً ١٨ مصرفاً جاهز للبيع، كما ان شركة الصلب الوطنية سوف تباع بـ ٢ بليون دولار.

رأسماليون مكسيكيون كبار يلعبون الدور الاساسي في شراء الشركات الحكومية.

البرازيل:

بدأت الحومة البرازيلية عام ١٩٩١ وساهمت في تمويلها دول عدة منها اميركا واليابان وبعض المصارف الدولية. وقد سمح القانون البرازيلي لكل المؤسسات المالية المحلية والاجنبية ان تشارك في هذه العملية.

الخصخصة في لبنان:

ليس موضوع الخصخصة ملفاً جديداً، لقد طرح مراراً في السابق دون ان تحسم الخيارات بشأنه تماماً. وقد طرح الموضوع مجدداً على هامش مهمة ايرفد عام ١٩٥٩ ولم يكن الرأي بشأنه مشجعاً.

وقد طرح الموضوع من جديد على عهد الرئيس سركيس وقد اقفل الملف لأن الوقت لم يكن مناسباً نظراً للظروف التي كانت تعيشها البلد.

وعادت الفكرة تنفيذاً في بداية التسعينات لكن الحكومة الحالية اعلنتها للمرة الأولى خياراً رسمياً في بيانها الوزاري وتتناقض المواقف من هذا الملف بين مؤيد بحماس ومعارض بقوة، لكن يبدو ان شيئاً من الخيارات بدأ يتسلل الى الرأي العام يقول بإمكان حصره في المرحلة الأولى على الأقل في قطاعات محددة ومحدودة دون اخرى ودون النيل من وجود الدولة ووظيفتها ودورها.

الصعوبات التي تواجه الخصخصة:

موضوع الخصخصة ليس سهلاً هو يستلزم وقتاً طويلاً. واثناء التنفيذ، وربما قبل البدء به تواجهه صعوبات عدة يمكن اختصارها على الشكل التالي:

١ ـ صعوبات سياسية:

عملية الخصخصة في بدايتها قد تثير خلافاً سياسياً بين اركان الحكم او بين الحكم

والمعارضة: كما يمكن ان تلاقي قبولاً عاماً. وهنا بعض محطات التجاذب السياسي.

أ ـ السرعة في تنفيذ.

ب ـ تدني الاسعار التي تباع فيها الاملاك العامة.

ج ـ مدى توافقها مع السيادة والأمن القومي:

مدى ملائمة الخصخصة وعدم تعارضها مع ممارسة السيادة على الثروات الطبيعية فعلى سبيل المثال كانت هناك معارضة واسعة في الأرجنتين لخصخصة بعض القطاعات نظراً لنقلها للقطاع الخاص. وكذلك بالنسبة لفرنسا فيما خص الانتاج الحربي وصناعة الطائرات الحربية.

د ـ الجهات التي ترعى عمليات البيع.

٢ ـ الصعوبات الادارية:

تتجلى هذه الصعوبات بالامور التالية:

العقلية الادارية السائدة في عدد من الدول وهي تقوم على الروتين والتكرار والهدر.

المسؤولون الاداريون يقاومون غالباً هذه الفكرة لأنها تطيح بمراكزهم.

الموظفون غير المنتجين.

٣ ـ الصعوبات القانونية:

تحتاج عملية الخصخصة الى تشريعات جديدة الى الغاء بعض التشريعات القائمة او تعديل بعضها الآخر في مجالات خصوصاً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والادارية والمالية والمؤسساتية.

ينجم عن هذه التعديلات تغيير في:

ـ البنيات القانوني للدولة.

ـ الاداء الاقتصادي.

ـ المؤسسات والمرافق العامة.

ـ الخدمات الاجتماعية.

٤ ـ صعوبات تنفيذية وتقنية:

وهي الصعوبات الحقيقة والأهم:

السؤال المطروح

أ ـ ما هو المعيار أو المعايير لاجراء ذلك التحويل؟

ـ هل المعيار هو الخسائر اللاحقة بتلك المؤسسات أو المرافق العامة.

ـ هل المعيار هو سوء الخدمات التي تؤديها القطاعات العامة؟

ـ هل المعيار هو التراجع في معدلات النمو الاقتصادي؟

ثمة سؤال آخر يطرح في مجال الخصخصة.

ب ـ ما هو الجهاز الذي يقرر او ينفذ هذا التحويل بما فيه تحديد اسعار الموجودات والبيع للقطاعات المنوي تحويلها.

٥ ـ صعوبات مالية:

السؤال المطروح هنا، من يمول عملية الخصخصة ومن هي الجهة التي يمكن ان تشتري موجودات المرافق العامة ؟

وهل تمويل العملية بقروض داخلية ام بقروض داخلية وخارجية ام يتم اللجوء الى الرأسمال الأجنبي؟

٦ ـ صعوبات أخرى:

تتعلق هذه الصعوبات بالقطاعات التي يجب ان تشملها الخصخصة. والسؤال هنا: ما هي القطاعات التي ترتبط بالسياسة العليا للدولة والتي لا يجب ان تشملها عملية الخصخصة؟

هل الكهرباء تتعلق بالسياسة العلاي ام تدخل في اطار الخدمات الحياتية، ولكل دولة رأيها في ذلك ولكل مسؤول رأيه أيضاً. المسألة تتعقد عندما نبحث مسألة المياه خصوصاً اذا كانت الموارد المائية لا تكفي حاجات البلاد.

وفي الختام أحب ان أذكر بالوصايا السبع للخصخصة:

١. عدم انتقال الملكية من محتكر الدولة الى محتكر خاص.

٢. الشفافية (عدم وجودها يشجع الرشوة).

٣. وفاق سياسي.

٤. عدم استعمال الخصخصة لسد عجز الموازنة او إيفاء الديون.

٥. عدم البادرة بالخصخصة عند الازمات.

٦. عدم إعطاء وعود الى العاملين بل إعدادهم الى قطاعات اخرى.

٧. خلق بيئة منافسة.

تعقيب على محاضرة د. طنوس

بقلم (غالب ابو زين)

شكراً للدكتور سمير طنوس على هذه المحاضرة القيمة والحقيقة أنه لولا ظروف بعض السادة المحاضرين لكان من الأنسب، ان يكون مفهوم الخصخصة وتطورها التاريخي، المحاضرة الأولى في هذه الندوة.

ذلك لأن دراسة اية ظاهرة والتطور التاريخي لها هو المنهج الاكاديمي الصحيح للوصول الى دراسة حالتها الراهنة ونتائجها وسلبياتها.

وعلى أي حال فان مصطلح (Privatisation) كما قال الدكتور طنوس وحسناً قال مصطلح، لأن الخصخصة لم تصل بعد الى مستوى النظرية الاقتصادية بامتيازاتها ما زالت قيد التجربة وهي عرضة للتجاذب والاخذ والرد ولأنها أي الخصخصة قد تتماشى او تتباين مع دور الدولة.

وهنا يطرح السؤال الكبير.

ما هو دور الدولة؟

لا شك في ان الدولة الديمقراطية او الثيوقراطية او التوتاليتارية او الدولة القومية، جميع اشكال الدولة كانت في المفهوم الاخلاقي في غائيتها تطمح الى سعادة الفرد ورخاء المجتمع.

وهنا السؤال.

من يحقق هذا الهدف النبيل أهو القطاع الخاص ام القطاع العام، وهل القطاع العام واحد في كل الدول؟ وما هو المفصل بين القطاعين؟ أهل كل ما يعجز عنه القطاع الخاص يكون من مهام الدولة؟ والعكس صحيح أم أن خصوصية كل شعب وكل دولة والمستوى الاقتصادي والمستوى الحضاري الذي بلغته هو المحدد لدور كل من القطاعين؟؟

هل هناك تكامل بين القطاعين ام حالة تنافس؟؟

واذا كانت الخصخصة قد أثبتت نجاحها في دولة معينة واقتصاد معين، فهل يعني ذلك نجاحها في كل الدول؟؟

أهل مسألة رسم الحدود الفاصلة بين القطاعين الخاص والعام واحدة في كل الدول؟ أم علينا ان نميّز بين تدخل الدولة على صعيد السياسات الاقتصادية العامة التي تحاول من خلالها توجيه الانشطة الاقتصادية والتأثير فيها، وتذلك في ضوْ ما ترسمه من اهداف اقتصادية واجتماعية.

وبكلام أوضح: اشكالية محاكاة الخصخصة لعملية الانماء وخاصة في دول العالم الثالث ومنها لبنان أي اشكالية التوفيق بين الخصخصة والتنمية.

واخيراً وليس آخراً وبالعودة الى الواقع اللبناني يثار السؤال الآتي:

ما هو الدافع الى الخصخصة؟

هل هو اداري، ام سياسي، ام اقتصادي ام يتعلق بمادة تمويل الدين العام أهل الخصخصة هي الخيار الوحيد لمواجهة العجز؟ أم هي احدى الوسائل؟

كل هذه الطروحات التي تتبادر الى الذهن سيجب عنها الدكتور سمير في نطاق اسئلتكم ايها الزملاء.

وشكراً.

في الوقائع والتوصيات

اعداد رئيس مجلس الإدارة الاستاذ رفيق البركس

سجل المشاركون الوقائع التالية:

١ ـ ان الحكومة تطرح الخصخصة واحداً من الحلول الناجعة لمعالجة خفض الدين العام وكلفته وبالتالي تخفيض عجز الموازنة.

٢ ـ ان الخصخصة، وان كانت مصطلحاً اقتصادياً، فهي بالنتيجة مذهب سياسي يتناول اساساً النظرة الى مفهوم الدولة ودورها في المجتمع، لا سيما على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وكيفية اداء هذا الدور.

٣ ـ على الرغم من ان الخصخصة صيغة قديمة في حياة الشعوب، الا انها برزت وتبلورت كمذهب اقتصادي وسياسي منذ حوالي العقدين من الزمن وكانت انطلاقتها من بريطانيا وانتشرت تباعاً في دول اخرى في أوروبا وسواها، وسجلت نجاحات في بعضها ولم تثبت جدواها في البعض الآخر.

٤ ـ ان أشكال الخصخصة مختلفة ومتعددة وهي تتراوح بين البيع الكامل او الجزئي للمرفق العام وبين التخلي عن اداراته لفترة ومنية محددة.

وقد لاحظ المشاركون بالنسبة للبنان:

أ ـ ان النظام الاقتصادي الحر في لبنان لا يتعارض من الناحية المبدئية مع فكرة

الخصخصة خاصة وان حصة الدولة من الناتج القومي لا تتجاوز الستة بالمئة (٦٪) فقط.

ب ـ ان الخصخصة ليست الحل الوحيد او الكافي لمعالجة الدين العام وعجز الموازنة بل يقتضي ان يأتي اعتمادها في اطار خطة شاملة من اولى اولوياتها الاصلاح السياسي والاصلاح الاداري ثم اعادة النظر في النظام الضريبي بما يساعد على تشجيع الاستثمارات وزياد الانتاج ووضع التشريعات اللازمة لضمان تنفيذ الخصخصة، بحث ينبغي او يمكن من القطاعات، وبأسلوب يضمن نجاحها.

ج ـ ان اعتماد الخصخصة قرار سياسي ينبغي ان تتوفر له المناخات الاعلامية والتوعية لاظهار ايجابياته وتوفير الدعم الشعبي والقناعة به وبجدواه.

فعليه

وبعد الاستماع الى السادة المحاضرين وفي ضوْ المناقشات الجدية والرصينة التي دارت خلال الجسات وخارجها، وفي ورش العمل التي انعقدت في نهاية الندوة.

رأى المشاركون اصدار التوصيات التالية:

١ ـ ان اعتماد الخصخصة في أي من القطاعات يجب ان يشكل دعماً للقطاع العام ومعززاً لدوره ومكملاً لا مناقضاً له.

٢ ـ من هنا ضرورة تفعيل القطاع العام واصلاح الادارة وتحديثها قبل المباشرة في اعتماد الخصخصة بهدف تحسين اوضاع المرافق المرشحة للتخصيص من جهة، وتوفير رقابة فعالة على المرافق التي يتم تخصيصها.

٣ ـ ان الخصخصة يجب ان لا تشمل المرافق ذات الصلة بممارسة السلطة والسيادة، ولا تمس بالامن الاقتصادي والاجتماعي.

٤ ـ ان تأتي الخصخصة في اطار سياسة انمائية شاملة بهدف تحقيق المصلحة العامة من خلال تحسين الانتاج وخفض الكفة بحيث يتحقق المردود الاقتصادي والاجتماعي الامثل.

٥ ـ عدم الاقدام على بيع أي من المرافق العامة مبدئياً واعتماد الصيغ الاخرى للخصخصة التي تحفظ للدولة ملكيتها، بالافضلية، وعند الضرورة، ان لا يتم بيع أي مرفق وهو في طور الخسارة.

٦ ـ في حال البيع الكلي او الجزئي، ضمان التمثيل الواسع للملكية منعاً لاي تمركز او احتكار لرأس المال وان يحفظ للعاملين في المرفق حصتهم المناسبة في رأس المال.

٧ ـ عدم الاقدام على تخصيص أي مرفق وبأي شكل كان ما لم تتوفر الشروط التالية:

ـ عدم تحول التخصيص الى احتكار وتوفير المنافسة في القطاع المخصخص.

ـ تحقيق المصلحة العامة للمنتفعين من القطاع او المرفق المخصخص.

ـ ضمانة حماية العاملين فيه.

٨ ـ ايجاد الوسائل الناجعة لمراقبة المرافق المخصخصة ان لجهة امتلاك رأس المال والحيلولة دون تمركزه او احكتاره وان لجهة تحقيق غاياتها الاساسية بصورة صحيحة.

٩ ـ اصدار التشريعات اللازمة لضمان صحة تطبيق الخصخصة.

١٠ ـ انشاء هيئة عليا للخصخصة تضم خبراء حقوقيين واقتصاديين وماليين مرتبطة بمجلس الوزراء مهمتها اعداد الدراسات المتعلقة بالمرافق الممكن تخصيصها، ومشاريع القوانين اللازمة، فضلاً عن الاشراف على الاجهزة المختصة بمراقبة المرافق التي يتم تخصيصها.

الفهـــــرس

الفهـــرس

- برنـــامج النـــدوة ٥

اليوم الأول

- افتتاح الندوة / د. عثمان دلول ١١
- كلمة رئيس مجلس ادارة التعاونية الثقافية / الاستاذ رفيق البركس ١٣
- كلمة ممثل مؤسسة فريدريش ايبرت / الاستاذ سمير فرح ١٩
- كلمة مدير عام المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري / الاستاذ انطوان الخوري ٢١
- كلمة معالي وزير الاقتصاد والتجارة - وزير الصناعة ممثلاً دولة
الرئيس الدكتور سليم الحص / الدكتور ناصر السعيدي ٢٣

المحاضرة الأولى/تجربة القطاع العام اللبناني في تحقيق دولة الرعاية والانماء

- المفتش العام الاداري الاستاذ أسعد ضومط في تقديم د. خطار شبلي ٢٩
- تجربة القطاع العام اللبناني في تحقيق دولة الرعاية والانماء / د. خطار شبلي ٣٥

المحاضرة الثانية/تجربة الخصخصة في بعض الدول المجاورة

- المحاضر/ الدكتور كمال شحادة ٤٩
- تجربة الخصخصة في بعض الدول المعاصرة /
الدكتور كمال شحادة مستشار وزير الاقتصاد والتجـــارة ٥١

اليوم الثاني

المحاضرة الثالثة/مفهوم الخصخصة وتطورها التاريخي حتى اليوم

- المحاضر / الكتور سمير طنوس ٥٧
- كلمة الاستاذ غالب ابو زين / في تقديم الدكتور سمير طنوس ٥٩
- تعقيب على محاضرة د. طنوس / بقلم غالب ابو زين ٧٩
- في الوقائع والتوصيات / اعداد رئيس مجلس الادارة الاستاذ رفيق البركس ٨١